CMI MARTTI AHTISAARI PEACE FOUNDATION

الطاولة المستديرة...

دور العراق الإقليمي في المنطقة
(الوساطة والتفاوض)

بغداد ـ الجادرية ـ ملتقى بحر العلوم للحوار

السبت ٢١ كانون الاول ٢٠٢٤

❖ **سلسلة الندوات الحوارية : دور العراق الإقليمي في المنطقة: الوساطة والتفاوض**

❖ **الاصدار : طاولة مستديرة**

❖ **ملتقى بحر العلوم للحوار بالتعاون مع منظمة CMI الفنلندية**

❖ **عدد الصفحات :79 صفحة**

❖ **اصدارات ملتقى بحر العلوم للحوار**

جميع حقوق النشر محفوظة ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه أو نقله بأى شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات سواء أكانت الكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسع أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

ملحوظة :

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها الملتقى، وإنّما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة ©2025

المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص التنفيذي	4
الجلسة الافتتاحية	7
إدارة الجلسة الدبلوماسي هاشم بحر العلوم	7
كلمة مؤسسة بحر العلوم الخيرية: الدكتور مهدي أحمد	7
كلمة معالي وزير البيئة الدكتور هه لو العسكري	9
كلمة منظمة CMI السيدة سانا كيسكيتاليو	12
الجلسة الأولى: النهوض بعملية الوساطة في المنطقة: الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية إنموذجاً	14
سعادة السفير السيد محمد حسين بحر العلوم – وكيل وزير الخارجية للعلاقات الثنائية	15
الدكتور علي فارس حميد – كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين	19
الدكتور عماد المرسومي – كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة ديالى	20
الدكتور سعد عبيد علوان – كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد	22
النائب عباس الجبوري – عضو لجنة العلاقات الخارجية/ البرلمان العراقي	23
المداخلات	24
تعقيب معالي السفير السيد محمد حسين بحر العلوم	31
تعقيب معالي وزير البيئة الدكتور هه لو العسكري	33
الجلسة الثانية: دبلوماسية المياه والتعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المناخية	34
معالي الدكتور جاسم الفلاحي – الوكيل الفني لوزارة البيئة	35

الدكتور وسام خلف – مدير عام في وزارة الموارد المائية	38
الدكتور صادق الجواد – هيئة المستشارين/ رئاسة الوزراء	40
الدكتورة نجلة الوائلي – مدير عام في وزارة البيئة	41
الدكتور محمد عجرش – وزارة النفط/ شركة سومو	43
المداخلات	45
التعقيبات	53
التوصيات	56
كلمة الختام الدكتور إبراهيم بحر العلوم	58
قائمة المشاركون	61
ملحق الصور	63

الملخص التنفيذي

في خضم ما يعيشه العالم من تحولات استراتيجية قد تفضي الى تشكيل نظام دولي جديد يرتكز الى مفاعيل غير تقليدية في حسابات القوة والنفوذ للدول ،وباتت ملامح هذا النظام تتجلى في خضم الاحداث الدولية والاقليمية وما ستؤول اليه من نتائج كالحرب الروسية الأوكرانية وحرب غزة والحرب على لبنان والتغير في سوريا ، فقد استشعر ملتقى بحر العلوم للحوار ضرورة التصدي في موسمه السابع الى مكانة العراق في النظام الدولي الجديد من خلال عقد سلسلة من الندوات الحوارية تناقش مقومات ومحددات مكانة العراق المستقبلية في النظام الدولي الجديد من خلال استضافة نخبة من صناع القرار واساتذة الجامعات ومراكز الابحاث لبلورة رؤية واضحة لدور العراق الاقليمي والدولي .

ولتحقيق الهدف المنشود من الحوارات فقد عقد ملتقى بحر العلوم للحوار بالتعاون مع منظمة CMI الفنلندية طاولة مستديرة ناقشت دور العراق الاقليمي في الوساطة والتفاوض مستعرضين فيها دور العراق الناجح في الوساطة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية فضلا عن مساحات التفاوض التي من الممكن استثمارها عراقيا في مجالات المياه، البيئة والتغيرات المناخية بعدهما تحديات اقليمية عابرة للحدود والتصدي لها تستوجب العمل الجماعي .

ان ما يؤهل العراق للعب دور الوسيط الاقليمي الفاعل مجموعة من المرتكزات التاريخية والجيوبوليتيكة والدستورية والاقتصادية والثقافية فالعراق وعلى مر العصور يمثل اقليما للوصل او الفصل بين القوى الاقليمية المتنافسة (ايران وتركيا والعرب) غير ان هذه المرتكزات تبقى كامنة دون وجود ارادة سياسية لتفعيلها وتوظيفها لحماية مصالح العراق العليا في خضم ما تمر به منطقة الشرق الاوسط من احداث ،لذلك خصصت الجلسة الاولى من الطاولة للحديث في امكانيات العراق المادية والمعنوية للعب دور الوسيط الاقليمي الفاعل، وقد اوصت الجلسة الى ضرورة صياغة رؤية مستقبلية لدور العراق الاقليمي مفادها ضرورة التأسيس لدبلوماسية مستدامة قادرة على أنْ تمهد الطريق إلى حوارات مستقبلية يكون العراق فيها الوسيط الاقليمي الفاعل .

في حين من الممكن ان تشكل تحديات المائية، البيئية والتغيرات المناخية مساحة تفاوضية للعراق كونه يقع في وسط الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات (ايران وتركيا وسوريا) فضلا عن ان العراق قطع شوطا متميزا في العمل البيئي والمناخي على المستوى الرسمي وغير الرسمي وساهم بفاعلية في المؤتمرات الدولية والاقليمية ذات العلاقة بالبيئة والتغيرات المناخية ولهذا اوصت الجلسة الثانية بضرورة ان لا ينفك البعد السياسي عن البعد الاقتصادي والبيئي والمناخي كون التحديات ذات طابع اقليمي عابر للحدود والحلول تقتضي التعاون الاقليمي بين الدول .

Executive Summary

Amid the strategic transformations the world is witnessing, which may lead to the formation of a new international order based on unconventional factors of power and influence among nations, the contours of this system are becoming apparent through international and regional events and their potential outcomes, such as the Russian-Ukrainian war, the Gaza war, the conflict in Lebanon, and changes in Syria. In light of these developments, the Bahr Alolom Forum for Dialogue recognized the necessity of addressing Iraq's position in the new international order during its seventh session. This was pursued through a series of dialogue sessions aimed at discussing the foundations and determinants of Iraq's future status in the new international system, by hosting a distinguished group of decision-makers, university professors, and research centers to develop a clear vision for Iraq's regional and international role.

To achieve the desired objectives, the Bahr Alolom Forum for Dialogue, in collaboration with the Finnish organization CMI, held a roundtable discussion to explore Iraq's regional role in mediation and negotiation. The discussion highlighted Iraq's successful mediation efforts between Saudi Arabia and the Islamic Republic of Iran, as well as the potential areas of negotiation Iraq could leverage, particularly in water, environmental issues and climate change—considered cross-border regional challenges that necessitate collective action.

Iraq's qualification to play an active role as a regional mediator stems from its historical, geopolitical, constitutional, economic, and cultural foundations. Historically, Iraq has served as a link—or sometimes a dividing line—between competing regional powers (Iran, Türkiye, and the Arab world). However, these foundational advantages remain untapped without political will to activate and employ them in safeguarding Iraq's higher interests amidst the

ongoing events in the Middle East. Therefore, the first session of the roundtable was dedicated to discussing Iraq's material and intangible capabilities for playing an effective regional mediation role. The session concluded with a recommendation to formulate a future vision for Iraq's regional role, emphasizing the establishment of sustainable diplomacy capable of paving the way for future dialogues where Iraq can serve as a key regional mediator.

Water, environmental challenges and climate change could also provide Iraq with a platform for negotiation, given its location at the center of countries sharing the Tigris and Euphrates rivers (Iran, Turkey, and Syria). Iraq has made notable progress in environmental and climate efforts at both the official and non-official levels, actively contributing to international and regional conferences on these issues. Hence, the second session recommended that the political, economic, environmental, and climate dimensions should remain interconnected, as these challenges are inherently regional and cross-border. Solutions require regional cooperation among nations.

الطاولة المستديرة: دور العراق الإقليمي في المنطقة
الوساطة والتفاوض
ملتقى بحر العلوم للحوار بالتعاون مع منظمة CMIالفنلندية

الجلسة الافتتاحية: الدبلوماسي هاشم بحر العلوم:

الحضور الكريم السلام عليكم ورحمه وبركاته، باسم ملتقى بحر العلوم للحوار ومنظمة CMI احيكم وأرحب بكم إلى هذه الطاولة المستديرة التي نناقش فيها دور العراق الإقليمي في المنطقة (الوساطة والتفاوض)، وذلك ضمن أعمال الموسم السابع للملتقى بعنوان (موقع العراق في النظام الدولي الجديد)، الذي يهدف إلى بحث توظيف إمكانيات العراق الجغرافية والدبلوماسية والبشرية والطبيعية وعلاقاته الاستراتيجية بدول العالم والمنطقة.

وقائع هذه الطاولة المستديرة تنقسم على جلستين: **الجلسة الاولى** ستناقش النهوض بعملية الوساطة بالمنطقة: الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية إنموذجاً، **الجلسة الثانية** ستناقش دبلوماسية المياه والتعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المناخية.

كلمة مؤسسة بحر العلوم الخيرية الدكتور مهدي احمد:

السيدات والسادة الحضور الكرام مع حفظ الالقاب اسعد الله صباحكم، في البدء نتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع المشاركين في فعالية هذا اليوم اما بعد...

كما تعلمون، نعيش اليوم في ظل أجواء معقدة وساخنة تخيم على المنطقة، نتيجة لعدة عوامل متشابكة تتراوح بين صراعات القوة الإقليمية، والتحديات المائية والمناخية، هذه الأجواء تحمل في طياتها تداعيات متسارعة تزيد من تعقيد المشهد الإقليمي.

نعتقد أنَّ العراق بموقعه الجغرافي المميز في منطقة الشرق الأوسط، وتاريخه المشترك مع دول الجوار يمتلك القدرة على لعب دور فاعل ومؤثر في تخفيف حدة التوترات، والحد من تفاقم العلاقات بين الأطراف الإقليمية، وفي هذا السياق نسعى من خلال فعالية هذا اليوم إلى بحث تجربة العراق في قضايا المنطقة خصوصاً في الوساطة

الإقليمية لاسيما جهوده بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية وهذا لتقريب وجهات النظر، وإيجاد المشتركات، وتقديم إطار جديد يعزز فرص تحسين العلاقات بين جارتيه الشرقية والجنوبية، اضافة إلى ذلك نتناول قضايا المياه والبيئة حيث يواجه العراق تحديات مائية ومناخية تجعله من اكثر البلدان تأثراً بشح المياه والتغيرات المناخية، وبالتالي تصبح عملية التفاوض مع الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات حول كميات وحصص المياه، فضلاً عن المشاريع الإقليمية لمواجهة التغيرات المناخية أداة مهمة في يد العراق لمواجهة تلك التحديات.

إنَّ الغاية من استكشاف هذين الجانبين الوساطة والتفاوض هي فهم خصائص وقواعد التفاوض والوساطة لدى الجانب العراقي وتحديد نقاط القوة الضعف لدى موقف العراق التفاوضي لبناء العلاقات الثنائية او متعددة الاطراف وتعزيز دوره كوسيط في تخفيف حدة النزاعات الإقليمية.

إنَّ بحث التحديات المتنوعة التي يواجهها العراق الداخلية والخارجية يأتي في صميم عمل ذراعي مؤسسة بحر العلوم الاكاديمي والبحثي معهد العلمين لدراسات العليا وملتقى بحر العلوم للحوار، وتأتي فعالية اليوم بالتعاون مع مؤسسة CMI الفنلندية بهدف تسليط الضوء على أهمية الفواعل غير الحكومية في معالجة القضايا العامة، وما توفره من خيارات لدعم ومساندة جهود الفاعل الرسمي وأهدافه، والعراق نظراً لطبيعة نظامه السياسي الذي يوفر مساحة جيدة للفواعل غير الرسمية في العمل يمتلك ميزة متقدمة يمكن استغلالها لتحقيق أهدافه، كما أنَّ المنهجية المعتمدة من قبلنا في هذا المسار تقوم على دبلوماسية المسار 1.5 التي تجمع بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية لتفكيك القضايا وتحديد أطر جديدة ومبتكرة للتعاون الإقليمي، وهذه المنهجية توفر مساحة آمنة لتبادل الآراء بين الاطراف دون ضغط أو التزام رسمي.

تعد فعالية اليوم خطوة أولى نحو إطلاق مبادرة عراقية تنبع من مؤسسة غير حكومية، وتسعى إلى تأسيس منصة إقليمية للفواعل غير الرسمية في بلدان المنطقة بما

يشمل مراكز الأبحاث والخبراء والأكاديميين وهذا لتعزيز التعاون ودعم التفاوض الإقليمي.

بالختام نجدد شكرنا وتقديرنا لجميع المشاركين في فعالية اليوم ونتطلع إلى مساهماتكم الثرية التي ستسهم في الوصول إلى مخرجات موضوعية وبناءة، شكراً جزيلاً.

كلمة معالي وزير البيئة الدكتور هه لو العسكري:

معالي الدكتور ابراهيم بحر العلوم المحترم، ضيوفنا الاعزاء من مؤسسة CMI، السيدات والسادة الحضور المحترمون السلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

يسرني وفي الأسابيع الأولى من مسيرتي كوزير لوزارة البيئة في العراق أنْ أحضر فعالية مهمة في الملتقى العريق والمؤثر في الساحة العلمية والسياسية ملتقى بحر العلوم، وأقدم شكري لمعالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم وفريقه على هذه الدعوة الكريمة، وأتمنى كل النجاح لفعاليات جلسة هذا اليوم، وفي الوقت ذاته نثمن جهود منظمة CMI ونشكر حضورهم في هذا التوقيت المهم لمناقشة دور العراق للنهوض في منطقة الشرق الاوسط التي تعاني من تشنجات سياسية حرجة وصعبه في الوقت الراهن.

في بداية تولي منصبي كانت لي فرصة للتداول مع دولة رئيس الوزراء وسررت كثيراً عندما وجدت اهتماماً كبيراً من قبل سيادته في موضوع البيئة رغم الظروف الصعبة التي تمر فيها المنطقة، وكانت هنالك توصيات مباشرة من دولته لوضع أولويات لعام 2025 وتركيزه على البيئة ومتابعة تنفيذها بشكل حازم وجدي، في الحقيقة هذا يؤشر توجه الحكومة الإيجابي نحو الإصلاح والبناء والاهتمام بالمجتمع وبيئته وصحته، ويعكس التغيير الكبير في منهج الحكومة مقارنة بالحكومات السابقة قبل عام 2003 والتي كانت تنتهج منهاجاً عدائياً مع المجتمع الدولي ودول الجوار.

السيدات والسادة، رغم الاهتمام الكبير من الحكومة العراقية في موضوع البيئة إلا أنَّ التحديات البيئية تعد من التحديات الكبيرة والتي تحتاج إلى عمل مكثف لمواجهتها، فالعراق يواجه تزايد كبير في مستويات التلوث وخير مثال على ذلك هو

تزايد تراكيز الجسيمات الدقائقية في أجواء بغداد بشكل عبر الحدود المسموح فيها لعدة مرات، مما سبب أزمة حقيقية شغلت الرأي العام في الشهرين الماضين.

أما مشكلة تلوث المياه فهي مشكلة مستمرة منذ عقود ومن جانب آخر فأنَّ تحديات التغيرات المناخية هي الأخرى من التحديات الكبيرة والتي تواجه البلد والتي ساهمت في تفاقم في شحة المياه، والتصحر، وتدهور الأراضي ولأجل الإصلاح الوضع البيئي فقد قررت الحكومة أنْ تركز على ملف تقليل التلوث في كل مفاصله تلوث الهواء، وتلوث الماء والتربة، ومواجهة التغير المناخي وتنويع الاقتصاد في البلد من خلال تفعيل الاقتصاد الأخضر التدريجي، والاهتمام في النظم الطبيعية والتنوع البايولوجي، وزيادة المحميات الطبيعية، وقد تم اتخاذ قرارات مهمة من مجلس الوزراء الموقر تساهم في دعم هذا التوجه ومنها قرارات تخص زيادة التشجير والخضار في البلد، ومن أهمها مبادرة دولة رئيس الوزراء المحترم بزراعة 5 ملايين شجرة في المناطق الحضرية، وقرار استخدام الزراعة الذكية واستخدام أنظمة الري الحديث، وقرار صفر انبعاثات غاز الشعلة لغاية عام 2028 وتحسين الوقود وقرارات تخص قطاع النقل والصناعة ومقترحات تحسين بصمة الكاربون، وقرارات تفعيل الطاقة المتجددة وزيادة نسبة استخدام الواح الطاقة الشمسية، وقرار تأسيس الشركة العامة لاقتصاديات الكاربون لتكون نافذة للاقتصاد الأخضر، وتفعيل دخول العراق لأسواق الكاربون، وتنفيذ مشاريع التحسين البيئي، وقرار زيادة نسب المحميات الطبيعية، وآخرها قرار مجلس الوزراء للانضمام إلى الاتحاد العربي للمحميات الطبيعية.

وقرارات تخص الانضمام إلى الاتفاقيات البيئية الدولية، واليوم العراق منضم إلى ما يقارب 15 اتفاقية دولية، وقرارات تخص الوفد التفاوضي بشأن المناخ والمشاركة الفاعلة في مؤتمرات الاطراف سيما cop28 وcop29 وغيرها من القرارات الكثيرة الإيجابية، والتي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها وتفعيلها بالشكل الصحيح.

وفي الختام ولكون هذه الفعالية تركز على دور العراق الإقليمي أود أنْ اشير إلى أنَّ العمل البيئي من الاعمال التي تسند إلى عدة ركائز تشمل السياسية والدبلوماسية والاقتصاد، فضلاً عن الجانب الفني والبيئي، ونحن نؤمن بشدة على أنَّ العمل البيئي هو أحد ركائز الاستقرار الوطني والإقليمي، لذلك سنركز في اجندتنا في عام 2025 على التعاون الإقليمي من خلال عقد مؤتمر اقليمي في بغداد في عام 2025 نقترح فيه تبني خطة تكيف اقليمية لمواجهة تغير المناخ، وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة الكبيرة والتي تمول من صناديق المناخ، وتفعيل الاقتصاد الاخضر ورفد ميزانية العراق من سندات الكاربون، وعقد مؤتمر عام 2025 لأسواق الكاربون ندعوا فيه الشركات العالمية والإقليمية لتنفيذ مشاريعها في العراق، والعمل على حل أزمة تلوث الهواء في بغداد والمحافظات من خلال فرض تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بذلك واغلاق مصادر التلوث، والحد من تلوث المياه وتحسين المشاريع المتعلقة في هذا الحل واخيراً زيادة زخم العمل الدبلوماسي البيئي.

نوصي بأنْ تكون واحدة من مخرجات الجلسة استخدام العمل البيئي كأحد ركائز الاستقرار الوطني والإقليمي، وعلى الجميع وضع البيئة في مقدمة الاولويات لكون البيئة لا تعرف الحدود وهدفها بناء المجتمعات والمحافظة على صحتهم واستقرار مناخ الكرة الأرضية.

أود أنْ اعبر عن طموحاتي وافكاري، عندما ترشحت إلى هذا المنصب كوزير للبيئة لشرف كبير لأخدم هذا البلد، كنت في مناصب عديدة وعالية في الإقليم وطموحاتي ليس هذا مكسباً اقتصادياً او أسمياً بالنسبة لي بل مكسب موقعاً استطيع أنْ أخدم هذا البلد الذي عانى من المشاكل من خلال الحكومات القمعية السابقة، نحن الآن في موضع أفضل سياسياً مستقر أكثر من باقي البلدان المجاورة، وأمنياً واقتصادياً بموضع افضل من السابق فهذا يمنحنا الفرصة من أنْ نكون بموقع افضل لخدمة هذا البلد، وانا موجود اليوم أبحث عن العمل بجدية وإخلاص، انا كردي من السليمانية واعتز بقوميتي وافتخر بها وفي نفس الوقت انا عراقي وافتخر واعتز بجنسيتي فاطلب

من الجميع التمثل إلى المثل الكردي (الصفقة لا تنصفق بيداً واحدة) فاطلب من هذا المنبر الكريم أنْ تساعدوني في هذه المهمة وهذا التحدي شعباً وحكومة وبرلماناً.

كلمة منظمة CMI السيدة سانا كسكيتاليو:

شكراً لكم جميعاً السيدات والسادة لحضوركم في هذه الورشة، والشكر للدكتور إبراهيم بحر العلوم دعوته لي لمناقشة كيفية تنظيم عقد هذا المنتدى وما هي الأفكار الأساسية التي سيتم مناقشتها.

أنا أمثل منظمة CMI الفنلندية وهي منظمة مستقلة من مهامها الأساسية العمل على منع حدوث الصراعات، وبذل الجهود في إيجاد آليات للتفاوض والوساطة، وتأسست هذه المنظمة قبل 25 عام وأسسها الرئيس الفنلندي السابق، ومن مهامها الأساسية التفاوض ومنع الصراع، ولهذه المنظمة عمل في مناطق عديدة من العالم مثل ناميبيا واندونيسيا وغيرها، وكذلك بذلت المنظمة جهود عديدة في كوسوفو، ونال رئيس هذه المنظمة جائزة نوبل للسلام، كذلك يتوزع عملنا في أربع مناطق في العالم مثل آسيا والشرق الأوسط ودول الواقعة في صحارى افريقيا. في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عملنا في دول عديدة منها على سبيل المثال فلسطين واليمن والسودان وفي دول المغرب العربي، بالإضافة إلى عملنا في دول الساحل والصحراء.

أما بالنسبة لعملنا في العراق، فنحن لدينا شركاء داخل الدولة العراقية، وتمكنا في عملنا من إيجاد سبل للحوار فيما بين الأطراف العديدة للدولة العراقية وبدأنا في المصالحة وذلك تم في عام 2015، وأيضاً بعد ذلك انتقلنا للعمل مع شركاؤنا في الدولة العراقية في القضايا ذات الصلة بالمياه العابرة للحدود، وهذا يأخذنا إلى محور نقاشنا في هذا اليوم الذي يعد موضوع عالمي وإقليمي، وبهذا الصدد لدى العراق دور محوري في كيفية حلحلة هذه القضايا.

كما يعرف الجميع، العالم الآن يتحرك نحو التعددية، وهنالك لاعبين وفاعلين كثر يتأثرون ويأثرون في المجالات الجيوسياسية وكذلك العامل الاقتصادي والعوامل الأخرى ذات الصلة، والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى

بدأوا يُدركون بأنْ ليس لديهم القدرة الكافية للتعامل مع حجم هذه الصراعات التي تظهر في المنطقة، بسبب ظهور اللاعبين الجدد، لذلك هؤلاء كلهم يسعون لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة، وكيفية مواجهة المشاكل التي تظهر، ووضع حد للصراعات التي تنشب هنا وهناك.

الوضع في الحقيقة بدأ يصعب بسبب هذه التحديات التي تظهر هنا وهناك في منطقة الشرق الأوسط، وفي خضم هذه التطورات التي تحدث فأنَّ العراق في قلب الحدث، لذا يجب أنْ لا نعتقد أنَّ الوضع سيبقى كما هو عليه، بل هناك تطورات وتغيرات دائمة الحدوث، ويجب أنْ يكون هناك اهتمام لكيفية مجابهة والتعامل مع ما يحدث بشكلٍ سريع، والجميع قد يكون لهم توقعات مختلفة في 2025 وما الذي ستأتي به هذه السنة، ولكن علينا معرفة أنَّ الصفة الغالبة للسنين القادمة هي عدم اليقين وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط، وهنا يكمن دور العراق، فالعراق بسبب موقعه الفريد سيكون نقطة وصل واتصال بين الأقطاب والقوى المتصارعة في المنطقة، وربما يلعب العراق دور الجسر لبناء العلاقات والتواصل فيما بين هذه القوى المتصارعة.

على مر التاريخ وبما أنَّ العراق شهد الكثير من الأوقات العصيبة، وتمكن من التغلب على هذه الأوقات ويعود كدولة مستقرة قابلة للمضي باستقرارها بحكم الموقع الجغرافي الذي يتمتع به، وهذا يؤدي بنا لإدراك أنَّ هذا الموقع سيولد فرص عديدة يجب استثمارها لتحقيق الاستقرار بشكل عام في المنطقة.

أتمنى أنْ يكون هذا الاجتماع انطلاقة غير رسمية بين الحضور، ونتمنى أنْ نستفيد من التجارب السابقة فيما يتعلق بالدور الذي لعه وسيلعبه العراق في الوساطة للتغلب على القضايا، وكذلك نتمنى أنْ نعمل سوية لدمج القضايا الجيوسياسية الموجودة في المنطقة مع القضايا البيئية، وبذلك تعطي لنا الفرصة لسد الفجوة الموجودة بين القوى المتصارعة في المنطقة.

الجلسة الأولى

النهوض بعملية الوساطة بالمنطقة: الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية إنموذجاً.

إدارة الجلسة الاستاذ الدكتور محمد ياس خضير: معهد العلمين للدراسات العليا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يطيب لي ويشرفني أنْ أكون بين حضراتكم اليوم لإدارة الجلسة الأولى ضمن هذه الطاولة المستديرة الذي ينظمها ملتقى بحر العلوم للحوار بالتعاون مع منظمة CMI لي الشرف وارحب بكم مرة أخرى.

موضوع الجلسة الاولى هو موضوع مهم جداً، وهو عن الوساطة وهذ الموضوع في الجانب النظري عند دراسته في العلوم السياسية فيه الكثير من التعقيدات، والكل يعلم أنَّ الوساطة هو أنْ يقوم طرف ثالث للوساطة بين طرفين أو أكثر، ولكن عند التعمق في موضوع الوساطة حقيقة هو موضوع صعب ومن أصعب الموضوعات، وبالتالي دائماً عندما ندرس الوساطة ونحللها علينا أنْ نسأل السؤال الاول من الطرف الذي يقوم بالوساطة؟ وما المؤهلات التي تمكنه من أداء دور الوساطة؟ وبالتالي كما نعلم أنَّ الوساطة كما جاءت في المادة 33 من ميثاق الامم المتحدة هي "إحدى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات بين الدول" وهذا التعريف الجامد عند دراسته والتعمق به نجد أنَّ موضوع الوساطة إضافة إلى المفاوضات والمساعي الحميدة والتوثيق هي من الموضوعات التي فيها الكثير من الأخذ والرد، والكثير من التحليل.

موضوعنا اليوم هو حول موضوع مهم جداً، وهو الوساطة العراقية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو موضوع من الموضوعات الشائكة، دائماً عندما ندرس تركيا وإيران نجدهم طرفي قوة في علاقتهم فيما بينهم، وهنالك توازن صلب على اعتبار عناصر القوة فيما بينهم متقاربة، واختلاف المصالح، واختلاف في التوجهات، واختلاف في الرؤية وبالتالي هنالك صعوبة حقيقية جداً نجدها عند البحث والدراسة وإحداث تقارب فيما بين هذين القطبين المهمين

الساعين إلى الهيمنة بشكل أو بآخر نتيجة عناصر القوة المتزايدة التي يمتلكها هذين الطرفين.

الوساطة ونجاح العراق في هذا الموضوع كان له اسئلة كثيرة كباحثين طرحناها على أنفسنا وهل العراق مؤهل لذلك؟ نعم العراق موقعه الجغرافي يقع ما بين اقليم وصل ما بين أمم ثلاث مختلفة وفيها نوع من الإشكالات، وبالتالي فرض على العراق أنْ يلتزم جانب الحياد الإيجابي، وأثبت التاريخ أنَّ العراق اذا لم يلتزم بتلك السياسة فأنَّ المنطقة ستغلي وسيكون عنصر عدم الاستقرار واضح جداً، لذلك العراق كان له دور مهم جداً في الوساطة وهذا موضوع جلستنا الذي سيحدثنا به معالي الوكيل سعادة السفير محمد حسين بحر العلوم وكيل وزارة الخارجية.

سعادة السفير محمد حسين بحر العلوم /وكيل وزير الخارجية للعلاقات الثنائية:

شكراً جزيلاً للدكتور محمد ياس خضير على هذه المقدمة، في البدء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، اصحاب المعالي والسماحة والسعادة المحترمون، السيدات والسادة الحضور الكرام جرى السياق في هذا المناسبة ان نتقدم بالشكر للمنظمين وشكراً لحضوركم ومشاركتكم التي حقيقة تعطي اهمية كبيرة لإكمال هذا المشروع بالمساهمة الفعالة في نقاش وفي أداء أو في حوار للوصول إلى نتيجة ايجابية في هذا الموضوع وهذا المشروع.

في ظل تصاعد الأزمات الإقليمية والدولية التي تعصف بنا أصبحت دبلوماسية الوساطة وبناء جسور السلام أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، فالحرب الروسية الأوكرانية المستمرة منذ عامين لا زالت تهدد الأمن والاستقرار العالمي، فيما جاءت الاحداث الأخيرة في غزة ولبنان واخيراً سوريا لتضيف ابعاد جديدة في هذا المشهد المتأزم، في هذا السياق المضطرب برز العراق كلاعب رئيس يسعى جاهداً لنزع فتيل أزمات المنطقة وتقليل تداعياتها، حيث حقق اختراقات هامة في عدة ملفات معقدة، ففي 23 آيار من عام 2012 استضاف العراق اجتماع لمجموعة (5+1) مع إيران ومناقشة الملف النووي الإيراني مما مهد الطريق لاحقاً لإبرام الاتفاق النووي عام 2015، كما أيد

العراق مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "انطونيو كوتيريش" لعقد اجتماع للتقارب الخليجي(6+2)في بغداد، وساهم في تنظيم نسخ متتالية من مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة والذي أصبح منصة لحوار تجمع الدول ذات المصالح المتباينة، محققاً تقارب بين الأطراف الإقليمية مثل مصر وتركيا وإيران والإمارات والسعودية.

علاوة على ذلك اسهم العراق اسهاماً فاعلاً في عودة العلاقات السعودية الإيرانية على عدة جلسات متتالية، وعمل على توفير بيئة حوار بين إيران والولايات المتحدة الامريكية، كما انضم العراق إلى الجهود الرامية لتقريب وجهات النظر بين روسيا واوكرانيا من خلال عضويته في مجموعة التواصل العربية المنبثقة من الجامعة العربية، كل هذه الجهود جعلت العراق ينظر إليه كوسيط موثوق ومحايد قادر على بناء الجسور بين الأطراف المختلفة، وهنالك عدة أسباب وعوامل تؤهل العراق للنجاح في الوساطات نذكر أهمها:

الأسس الدستورية والسياسية، حيث يدعو الدستور العراقي لعام 2005 لتبني سياسة خارجية قائمة على احترام السيادة وحسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين مما يعزز مصداقية العراق أمام أطراف الصراعات.

النظام الديمقراطي العراقي القائم على التعددية واحترام حقوق الإنسان الذي يمثل أرضية سياسية مرنة تدعم مساعي الوساطة، مع الأخذ بنظر الاعتبار التزام العراق بالمعايير الدولية ومصالحه العليا.

الموقع الجغرافي والإرث التاريخي، يتمتع العراق بموقع استراتيجي فريد في الشرق الاوسط يجعله حلقة وصل بين دول الخليج وإيران وتركيا وسوريا، ويحمل العراق إرث حضاري غني يجعله قادر على فهم التنوع وإدارة التحديات الإقليمية المعقدة، اضافة إلى الإرث التاريخي الكامل في هذا العراق بتوسطه ثلاث أمم فارسية وعربية وتركية، كان عادة مركز لصراع بين الامتين الفارسية والتركية، فقد عانى العراق من ويلات الحروب مما عمق الالتزام بخيارات السلام كبديل مستدام للتعاون الإقليمي والدولي، واتسمت الحياه في العراق منذ حوالي 7عقود واكثر إلى نزاعات

داخلية وحروب مع الجيران وحرب مع إيران واحتلال الكويت واضطهاده للمكونات الداخلية.

نأتي للمقاربة الاقتصادية، يعمل العراق على تصفير الأزمات مع جيرانه ودول المنطقة عبر اولوية المبادرات الاقتصادية الاستراتيجية كمشروع طريق التنمية، ومشاريع أخرى في القريب العاجل الذي يسعى مع دول المنطقة بمصالح اقتصادية مشتركة مما يعزز السلام والاستقرار، وبالرغم من التباين السياسي بين اعضاء دول المنطقة يحاول العراق أنْ يكون منطقة جامعة اقتصادية لجمع كل هذه الدول وكل هذه الشراكات الإقليمية والدولية.

سياسية التوازن الاستراتيجي، يتبنى العراق سياسة متوازنة تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية مما يعزز دوره على لعب دور الوسيط.

القدرات الدبلوماسية المتنامية، حقق العراق انجازات مهمة بالمسار السياسي الدبلوماسي منها توقيع اتفاقات أمنية مع تركيا، واتفاقية أمنية مع إيران، واتفاقية التنسيق الاستراتيجي المشترك مع المملكة العربية السعودية وتصفير مشاكل الاحتلال وما نتج عن الاحتلال من قرارات فرضت على العراق نتيجة احتلاله وما صدر بحقه من قرارات في الفصل السابع بحق حربه مع الكويت.

المساهمة في عودة سوريا إلى الجامعة العربية، سعيه الحثيث لتعزيز علاقته مع دول الخليج، اليوم تغيرت صورة العراق بشكل جذري بعد أنْ كان ينظر إليه كدولة معزولة أو إنْ صح القول أنه كان دولة مارقة على المجتمع الدولي، ومصدر قلق في المنطقة، فقد خاض العراق منذ عام 2003 رحلة طويلة لتغيير هذه الصورة، واليوم أصبح العراق لاعباً قادراً على ممارسة دور الوسيط في حل الأزمات بين الدول، والعراق اليوم لا يسعى فقط لاستقرار داخلي مستدام بل يتجه نحو استقرار المنطقة ككل.

لقد منحت النجاحات التي حققها العراق في الوساطة صورة جديدة إليه كدولة جسرية قادرة على طرح مبادرات فاعلة في معالجة القضايا الإقليمية المعقدة، فالوساطة أصبحت نهجاً ثابتاً تتبناه الحكومات العراقية المختلفة، وباتت سمة تميز العراق في التعامل مع النزاعات وتحقيق التوافق بين الأطراف المتناحرة، ومن الأهمية بمكان أنْ نذكر أنَّ رحلة العراق في مجال الوساطة لا تزال في حاجة إلى المزيد من التطور، ولذلك يحتاج العراق لدعم اصدقائه وشركائه الدوليين في تدريب كوادره الدبلوماسية، وفهم ديناميكيات النزاعات وصياغة الحلول.

وفي هذا السياق يمكن أنْ تشكل تجربة فنلندا مصدر إلهام رئيسي للعراق في هذا المجال، ففنلندا قدمت للعالم نموذجاً رائداً لتعزيز السلام والاستقرار من خلال تجربتها الدبلوماسية العريقة التي تجسدت بشكل بارز في وثيقة هلسنكي في عام 1975، التي كانت حجر زاوية لمبادئ التعاون الإقليمي وحل النزاعات بطرق سلمية، هذه الوثيقة لم تكن مجرد اتفاق سياسي بل كانت بمثابة إطار عمل عالمي لتحقيق التنمية المشتركة، وأسهمت بشكل كبير في تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إنَّ العراق ينظر بإعجاب إلى التجربة الفنلندية الرائعة في سعيه لتعزيز قدراته في مجال الوساطة، كذلك يُعد دعم المجتمع الدولي لمبادرات العراق في الوساطة عاملاً رئيسياً لنجاح الوساطة العراقية، فكلما زادت الثقة في العراق كطرف جاد يسعى لتحقيق السلام في منطقة ملتهبة كلما تزايدت قدرته في تهدئة التوترات الإقليمية، ومن هذا المنطلق يهدف العراق من خلال دوره كوسيط إلى تعزيز استقراره الداخلي واستقرار المنطقة ككل، حيث يرتبط الاستقرار في كلا السياقين ارتباطاً وثيقاً، وذلك بالنظر إلى مكانة العراق المهمة في معادلة المنطقة، فكلما حققت مساعي الوساطة العراقية نجاحاً انعكس ذلك بشكل ايجابي على استقراره ومن ثم على استقرار المنطقة.

إنَّ الاستقرار الإقليمي لن يتحقق إلا بعراق مستقر، إذ يسعى العراق إلى المساهمة الفعالة في النظام العالمي يعتمد على التعاون بين الدول وتجاوز التوترات

والصراعات التي تشكل عائقاً أمام السلام والتنمية مما يعود بالنفع على جميع دول المنطقة بأكملها.

الاستاذ الدكتور علي فارس حميد: كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

من الناحية الاستراتيجية أي وساطة تحتاج إلى فهم دور الوسيط لنفسه، وايضاً فهم رؤى وتطلعات القوة الأساسية التي سيتم من خلالها الوساطة، بدون هذا الفهم من الصعب أنْ تتمكن دولة من أنْ تحقق وساطة ناجحة في هذا الموضوع، كلنا نعرف الدول الوسيطة هي دول تمتلك المقبولية على أداء أدوار وفاهمة لحركه وطبيعة الحدود التي تعمل في داخلها.

بالنسبة للعراق، يبدو أنه في قضية الوساطة والحوار بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنَّ العراق كان فاهم حركة المتغيرات التي تسود المنطقة ومنطقة الخلاف ومنطقة التوافق بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبالتالي أدرك طبيعة التحول التي شهدتها كل من السعودية وإيران في مجال التفاعل والتعامل فيما بينهم.

اليوم السعودية تتبنى رؤية عام 2030 التي فيها جوانب عديدة للتواصل والحوار والتنسيق والتحول السعودية إلى مملكة مؤثرة، وهذا التحول يحتاج إلى هذا التأثير ويحتاج إلى توافق وتفاهم، وايضاً إيران تتبنى استراتيجية تأمين محيط إيران، ومن ثم حاجة كلا القوتين إيران والسعودية إلى حوار وتنسيق، وهذا كان من أهم الدوافع التي ساعدت العراق في إنجاح مهمته.

من زاوية أخرى، طبيعة الأحداث التي تشهدها المنطقة اليوم نشاهد وضع سوريا والتحولات فيها، ووضع تركيا والتحول في مركز القوة ووضع الكيان الصهيوني في هذه المناطق، وبالتالي البحث عن مناطق توافق جديدة بين السعودية وإيران ضرورية.

في تشخيصي أنَّ هذا كان يشكل واحد من التحديات لأي وساطة تحتاج إلى ضمانات، وهذه الضمانات ضرورية لنجاح هذه الوساطة، وبالتالي العراق كدولة - نعم

هي دولة مؤثرة - ولكن لا تمتلك الضمانات الكافية لا الوضع الداخلي يسمح بإعطاء ضمانات ولا الوضع الإقليمي يسمح بإعطاء ضمانات، ومن ثم الوضع يحتاج إلى ضامن للحوار بين إيران والسعودية لاستمراره واستقراره، ودخلت الصين التي حسمت النتيجة الأخيرة وسيطرت على هذه الموضوع، برأيي الصين تمتلك عمق كبير بتكامل المصالح بين إيران والسعودية، ولكن هذا التكامل غير مقبول تماماً، ووجود المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية ، وبتوقعي أنَّ الاتحاد الاوربي أفضل وسيط مقبول وضامن للوساطة أو ضامن لدور العراق في هذه الوساطة، بوصفه مقبول من الجمهورية الإيرانية وهو طرف في مفاوضتها النووية، وهو طرف مهم وكبير في المملكة العربية السعودية .

الاستاذ الدكتور عماد المرسومي: كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة ديالى

الحقيقة النجاح الذي تحقق على مستوى تطبيع العلاقات ما بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية في إيران، ودور العراق الفاعل في هذا المجال بالتأكيد يثير التساؤل هل يمكن لهذه الحالة أنْ تتكرر؟ بمعنى هل يمكن لتجربة الوساطة العراقية والنجاح والفعالية التي حققها أنْ تتكرر في حالات مماثلة؟ سيما أنَّ المنطقة تعيش في ظل ظروف متغيرة، وهنالك سيل جارف من التغيرات بدأت منذ 7 اكتوبر من العام الماضي وحتى الآن، بدأت التغيرات من فلسطين إلى لبنان إلى سوريا ولا يبدو أنها ستتوقف عند مستوى معين.

بالتأكيد حتى نحكم أو نعطي إجابة موضوعية وواقعية لابد أنْ نرجع في الأصل إلى تجربة الوساطة بين إيران وبين السعودية ونتعرف على بعض تفاصيلها حتى نستطيع أنْ نصل إلى بعض المتغيرات التي نستدل منها للإجابة عن هذا السؤال، الحقيقية موضوع الوساطة بين إيران والسعودية بدأ أول الأمر عام 2019، وأعود إلى تصريحات وبعض الكتابات التي كتبها السيد عادل عبد المهدي الذي أشار إلى نقطة مهمة، حيث يقول أنَّ في عام 2019 عندما حدث هجوم على منصات النفط على مؤسسة أرامكو في السعودية كنا متواجدين في السعودية، وكان موجود السيد مصطفى

الكاظمي باعتباره مدير لجهاز المخابرات مما اعطانا فرصة لأنْ نطرح مسألة هل من الممكن أنْ نفتح نافذه حوار؟ هذه يدلل أنَّ نقطة البداية بدأت من خلال العراق الذي طرحه رئيس الوزراء الأسبق، بالتأكيد السعوديين تجاوبوا مع هذا المقترح وتفاعلوا معه لاحقاً، بحيث يكون قناة لتبادل وجهات النظر بين الطرفين.

لا بُدَّ من التأكيد على أنَّ الظروف الإقليمية هي التي تدفع بأطراف الصراع بالبحث عن وسيط، ولولا التطورات الإقليمية التي حدثت في المنطقة ما كان لا الجانب الإيراني ولا الجانب السعودي على استعداد للدخول في تفاوض ما بين الطرفين، فالظروف الإقليمية والتحولات التي تشهدها والجانب الأمريكي لا يوفر الحماية الكافية للجانب السعودي، فأصبح لديهم حاجة للحوار، ولا بُدَّ من اعطاء الدبلوماسية فرصة، فهذا الظرف الإقليمي سهّل من عملية الحاجة إلى بدء مفاوضات ما بين الجانب السعودي والجانب الإيراني، والعراق تمكن من استغلال هذه الفرصة وطرح مقترح الوساطة، وهذا يدلل على أنَّ الوساطة تحتاج إلى استغلال حاسم واستغلال جيد للظروف الإقليمية وتقديم الوسيط نفسه واعتباره قناة محايدة لنقل وجهات النظر ما بين الأطراف المختلفة، وايضاً المسألة تتطلب المثابرة وحسن استغلال الفرص المتاحة.

وبالتالي اعتماداً على التجربة السابقة من الممكن ولاسيما أنَّ المنطقة مقبلة على تغيرات محتملة وايضاً هنالك محفزات تدفع أطراف اقليمية وأطراف دولية إلى اللجوء للوساطة لأجل حل بعض الخلافات، وعدم التعويل على القوة العسكرية، وهذه الظروف من الممكن فعلاً تأسيس مرحلة تأهيلية قادمة تكون هنالك فرصة لفتح نافذة ما بين إيران وامريكا، وحتى أمريكا تبدو أنها مستعدة في ظل الإدارة المقبلة حتى وإنْ كانت متشنجة وحتى وإنْ هنالك تصريحات حول الضبط الاقتصادي على إيران ولكن هنالك لا زالت فرصة للحوار بين الطرفين، وبالتالي قدرة العراق على استغلال هذه الظروف التي ممكن ان تقود الى التأسيس **لدبلوماسية مستدامة** قادرة على أنْ تمهد الطريق إلى حوارات مستقبلية، ونجاح الوساطة ما بين السعودية وإيران من الممكن أنْ يتكرر في حالات مماثلة، مع التأكيد ان أي وساطة تتطلب الكثير من الصبر

والتصميم المثابرة، لأنَّ الوساطة ما بين إيران والسعودية استمرت عدة سنوات، والمفاوضات الرسمية بدأت من شهر نيسان 2021 وتم التوقيع على اتفاق في آذار 2023 يعني أنها استغرقت بحدود السنتين، وهذا يدل على حجم التعقيد في الملفات ما بين الخصوم يتطلب نوع من الصبر حتى يتمكن الوسيط من الوصول إلى نتائج مرضية لنفسه وإلى أطراف الصراع.

الاستاذ الدكتور سعد عبيد علوان: كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

أود أنْ أعقب تعقيب بسيط بما يتعلق بالضامن الصيني، الحقيقة أفكر في أكثر من مرة مع نفسي وناقشت هذا الموضوع لماذا كانت الصين هي المكان النهائي لتوقيع ما تعرف بالمصالحة ما بين إيران والسعودية؟ لماذا العراق هو الذي بدأ بالجهود وأكملها وأصبح الاتفاق في الصين؟ يجب أنْ يكون هنالك سبب معين طبعاً، وايضاً في تلك الفترة سمعت أنَّ أحد الطرفين قد بعث برسالة عبر العراق يطلب من الطرف الآخر أنْ يدخل في مفاوضات وإلا هنالك اجراءات أخرى، بمعنى السؤال الآتي هل أنَّ العراق هو الذي قاد الوساطة او طلب منه هذا الأمر؟ ربما العراق قام بطلب من أحد الأطراف أو من الطرفين معاً أو من طرف ثالث أنْ يقوم بهذا الدور وعمل مساعي حميدة معينة.

افضل من يمكن أنْ ينهض بهذا النوع من الدبلوماسية هي مراكز التفكير والمنظمات المتخصصة، وبالأخص المنظمات المتخصصة في صنع السلام وغيرها، والمؤسسة التي نحن فيها حالياً هي لها دور كبير على الاقل في العراق، وأنَّ هذه المؤسسة كان لها دور حتى في بعض المباحثات المتعلقة بتشكيل الحكومة في العراق عندما تستعصي الأمور، فإذاً هنالك دور كبير جداً تقوم بها المنظمات والمؤسسات من خلال دبلوماسية المسار الثاني.

أما على مستوى خارج العراق فاليوم أمام العراق فرصة كبيرة جداً بالتنسيق مع هذا المؤسسات أنْ ينطلق باتجاه على سبيل المثال سوريا، معروف جداً اليوم أنَّ الحكومة العراقية ربما يصيبها نوع من الحرج عندما تتعامل مع الإدارة السورية الجديدة، ولكن إذا قامت منظمة معينة على سبيل المثال مؤسسة بحر العلوم أو أي

مؤسسة أخرى أنْ تتصل بطريقة أو بأخرى مع الإدارة الجديدة، وهذا سوف يؤمن لنا اربعة نقاط أساسية:

أولاً: إنَّ هذه المؤسسات متحررة بموضوع دبلوماسية المسار الثاني فهي لا تتبنى عقائد سياسية على الاقل عقائد جامدة هي إلى حدٍ ما تعتقد المذهب العملي.

ثانياً: إمكانية رفع الحرج عن الحكومات وبالأخص عن العراق من خلال التواصل مع أطراف اخرى بطريقة ثانوية أو عبر قنوات غير مباشرة وبالتالي التمهيد لاتفاق معين بين الحكومة العراقية وبين جهات أخرى.

ثالثاً: إنَّ هذه المؤسسات متخصصة أكثر من غيرها.

رابعاً: تستطيع أنْ تدخل إلى المجتمعات المحلية وبالتالي التعرف على طلباتهم واحتياجاتهم وممكن أنْ يكون هناك اتفاقيات معينة.

النائب عباس الجبوري: عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي

قال تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ﴿**وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ۖ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ**﴾ فهو اعتراف من نبي بكفاءة وفصاحة شخص ثاني قدراته الدبلوماسية في الحوار مع الآخرين خاصة أمام حاكم أو مسؤول على مستوى كبير، حتى لو كان العائق خلقي أو عائق إمكانات فمعنى الفصاحة القدرة على الإقناع ويمتلك فن الإقناع، وهذه المرونة المهمة في الوسيط والذي يقود عملية الاقناع.

الملاحظ في الفترة الماضية التي عملنا فيها التي امتدت حوالي 12 سنة، أكثر الوفود تقوم على إمكانيات فردية فكنا نسمع من مسؤولين بعض الدول يتكلمون بطريقة عفوية، والآخر بطريقة الذكريات، والآخر بطريقة مزاجية، بمعنى ذلك ثقافة الاقناع وثقافة الوساطة مفقودة، وهذه تتضمن إعادة تفكير أو إعادة تدريس، خاصة في معهد الخدمة الخارجية، لأنَّ في كل العالم وجدت ثلاث وسائط هي الخارجية او جانب أمني او منظمات المجتمع المدني فهذه الثالثة يمكن عندما تكون ذراعين الذراع الامني والذراع الخارجي يمكن ان نوحدها، ونحن اكتشفنا أنَّ الخارجية تعمل في طريق

والأمن الوطني يعمل في طريق آخر، لم يكن هنالك رابط يجمع بين الاثنين وتكون اكثر المبادرات التي نقوم بها مبادرات مستقطبة أو ذات رأي أحادي.

الوسيط أو المفاوض يكون لديه كفاءات شخصية وكفاءات ذهنية وإمكانات كبيرة، وخلفيته السياسية مهمة جداً، وعلينا أنْ نوفر له المادة التي يمكن أنْ يفاوض بها، كذلك قضية الكتمان في مهمته؛ لأنَّ التسريب يقتل الكثير من المبادرات ويستفز الكثير من الأطراف، والكتمان مهم في عمليات الوساطات لأنَّ فضح أو تسرب المعلومات يقود لفشل الوساطة.

إننا دولة لنا حدودنا وحدودنا مقدسة ولا نسمح للآخرين التدخل بها، وهذه كلها تعتمد على فريق تفاوضي من الخارجية والمخابرات والمستشارية، وإلى الآن لم ينسجم هذا الفريق ولم يتم السماح له في المشاركة في أي جهد تفاوضي مع الآخرين.

المداخلات

الدكتور سلمان الجميلي: وزير التخطيط الاسبق

اشتراطات الدولة الوسيطة، هنالك عدة شروط:

أولاً: أنْ تتمتع بالحياد والثقة.

ثانياً: أنْ تكون مؤثرة وفاعلة في محيطها الإقليمي ولها القدرة على التواصل الفعال مع جميع الاطراف.

ثالثاً: الخبرة الدبلوماسية ومهارات التفاوض وإدارة النزاعات، واحياناً نلاحظ هنالك دبلوماسيين على مستوى العالم كسبوا خبرات ويصبحون مؤهلين لإدارة مثل هذه الوساطات وبالتأكيد العراق لا يخلوا من هذا المواصفات.

رابعاً: أنْ تكون لها علاقات متوازنة.

خامساً: أنْ تتصف بيئتها السياسية بالاستقرار السياسي والأمن الداخلي.

سادساً: تمتلك القوة الذكية والصلبة والناعمة أو احداهما سواء كانت قوة ثقافية أو قوة عسكرية.

سابعاً: تزداد فعاليتها إذا كان لديها قدرة على تقديم ضمانات.

ثامناً: تزداد قدرتها إذا كانت تتمتع بالدعم الدولي.

تاسعاً: تكون لديها المؤسسات الفعالة التي ترفد عملها.

عاشراً: تتصف بالمرونة والابتكار.

إذا وضعنا هذه العشرة شروط على العراق هل يستطيع أنْ يلعب دور وسيط في مثل هكذا صراع وعلاقات معقدة ما بين المملكة العربية السعودية وإيران؟ الحقيقة العراق يستطيع أنْ يلعب دور محوري في المنطقة 100% إذا استطعنا أنْ نعالج بعض الإشكالات الموجودة، فالعراق مؤهل لأنْ يلعب هذا الدور ليس فقط بين السعودية وإيران وإنما بين جميع دول المنطقة، فالعراق مثل دور وسط أكثر مما كان وسيط كان وسط ناقل للرسائل، ووسط لجمع الأطراف ولكن لم تكن هنالك وساطة بشكل مستدام بحيث وصلت إلى نتائج معينة، والدليل كما أشار الاخوة الباحثين نحن بدأنا والصين هي التي جمعتهم.

نحن نمتلك فرصة كبيرة جداً ليس فقط لأننا بين اربعة قوميات وامم وهي الأمة العربية والأمة الكردية والأمة الفارسية والأمة التركية، وهذه تؤهلنا إلى أنْ نلعب دور كبير في المنطقة، فالعراق المركز الروحي للمذهب الشيعي وهذا ايضاً يعطي عمق وبعد كبير، كذلك لا ينبغي أنْ نغفل دور بعض المؤسسات والشخصيات الأخرى مثل السيد مقتدى الصدر الذي كان لديه علاقة مميزة مع المملكة العربية السعودية، وبعض الشخصيات الموجودة سواء عشائرياً تعرفون الامتداد العشائري وهنالك مصاهرة مع عشائر عربية.

الدكتور حسن كريم: النائب الأول لرئيس مجلس النواب سابقاً

أود أنْ اوضح باختصار سريع حول النقطة الذي ذكرها الدكتور سعد حول لماذا ذهبت المفاوضات إلى الصين بشكلها النهائي، طبعاً هذه كانت رغبة الأطراف ولم تكن

رغبة الطرف العراقي، لكن لا بُدَّ أنْ نذكر هل كانت هذه الوساطة وساطة بسيطة وسهلة؟ الجواب لم تكن هذه الوساطة سهلة بسبب العمق والاختلاف وجذر الاختلاف العقائدي والفكري بين إيران وبين السعودية، والتحشيد الكبير من الطرفين اتجاه الطرف الآخر، نعم لا توجد هنالك حدود مشتركة بين إيران والسعودية كان عامل ونقطة ايجابية لمصلحة الوساطة والتطبيع لإعادة العلاقات الدبلوماسية.

ابتدأت هذه الوساطة بفكرة من السيد رئيس الوزراء عادل عبد المهدي حيث شاركنا دولة رئيس الوزراء في وقتها عندما كنا نعمل كنواب عن الشعب العراقي في هذا الموضوع ابتداءً، وخفف كثيراً من الرسائل التي ارسلت من الطرف إلى الطرف الآخر، وأعاد صياغة بعض الرسائل والمخاطبات بين الدولتين، فالعراق كان له دور كبير، وهذا الدور أتى من صدق نوايا الشعب العراقي والحكومة العراقية والبرلمان العراقي تجاه هذه العلاقة وإعادتها من جديد.

أما ما نحن عليه الآن فالظرف متغير جداً خصوصاً مع الجارة سوريا، هنالك موقف ومواقف متعددة ومتضاربة لحد هذه اللحظة لم تتوضح الصورة عند المسؤولين عن القرار السياسي في العراق، وحتى المعنين بالشأن السياسي في العراق والدولة العراقية والبرلمان العراقي والمؤسسات الرسمية ليست لديها صورة واضحة عن الوضع في سوريا وعن كيفية بناء ومد الجسور مرة أخرى، ولكننا نؤكد على أنَّ الدبلوماسية الشعبية والجماهيرية والعشائرية والثقافية والروابط بين الشعبين العراقي والسوري ستكون عامل مهم في إعادة العلاقات مرة أخرى، ولكنها تحتاج توحيد في قرار الدولة وقرار جريء، وإعادة هذه العلاقات مرة أخرى وبناؤها وفق مبدأ المصلحة ومبدأ حسن الجوار.

القاضي قاسم العبودي: عضو مجلس النواب سابقا

سوف اتكلم في موضوع قد لا يكون بصلة مباشرة في موضوع الوساطة، لكن اعتقد أنَّ من بين ضرورات او مستلزمات الوساطة أنْ تكون متوازن بين الطرفين، الحقيقة العلاقة مع السعودية اعتقد انها علاقة يجب أنْ تكون أفضل مما عليه الآن،

طبعاً العراق سعى في وقت مبكر لفتح أبواب التعاون والعمل على مختلف الصعدة, لاسيما الدبلوماسية منها مع المملكة العربية السعودية، ومنذ حكومة السيد العبادي بدء هنالك فعلاً جدياً مع السعودية وحظي الوفد والوفود التي ذهبت بعد ذلك بحفاوة واستقبال جيد، ولكن ظلت هذه العلاقة مع السعودية في المستوى الدبلوماسي وتبادل الزيارات بين الوفود، وهذا نحن نعمله مع جميع الدول، وهذا غريب لأنَّ دولة جارة لها حدود كبيرة معنا كالمملكة العربية السعودية وهي دولة لها مكانتها في العالم والعالم الإسلامي، وايضاً المسألة الأخرى هي دولة مهمة اقتصادياً تمتلك احتياطي نقدي لا يقل عن ألف مليار دولار، وهذا الاحتياطي لا يوجد حتى في كثير من الدول الاوربية ولديها صناعة ولديها تطور كبير في هذا المجالات.

ومنذ تولي الملك الحالي وولي العهد كان هنالك سعي لفك الشراكة المريضة مع المؤسسة الدينية وانعتاق وتحرر كبير جداً انعكس ذلك على التطور الكبير الذي تشهده المملكة والانفتاح، اعتقد أنَّ العراق يجب أنَّ يغري المملكة العربية السعودية للعمل والاستثمار.

يتم الاستقرار من خلال أنْ يكون للدول الأخرى مصالح في هذا البلد، والمصلحة الأهم هي المصلحة الاقتصادية، ومن الغريب أنَّ السعودية ليس لديها أي استثمار أو عمل اقتصادي وهي دولة مجاورة أتمنى من المسؤولين الموجودين حالياً التفكير فيما هي النشاطات التي يمكن أنْ تسهم المملكة العربية السعودية في العراق حتى تشعر أنها ملزمة بتحقيق الاستقرار في العراق.

الدكتور جابر الجابري:

بالنسبة لمسألة الوساطة أود إضافة نقطة أساسية مقومات البلد الذي يقوم بالوساطة، نحن نعلم أنَّ السعودية قوية جداً في مسألة الوساطة في المنطقة العربية والمنطقة، ومصدر قوتها هو المال ورأينا ذلك في مؤتمر الطائف، إضافة إلى العلاقات السياسية، والعراق لا يملك الإمكانية الآن بأنْ يقدم أي مساعدات اقتصادية ومالية.

الدكتور جاسم الفلاحي: الوكيل الفني لوزارة البيئة

بعيداً عن صفتنا الوظيفية والفنية أود التعليق على ما طرح من موضوع حول الوساطة، وانا اعتقد - اضافة إلى ما ذكره الدكتور سلمان الجميلي - وحدة القرار السياسي ووحدة الموقف السياسي هي أحد أهم الشروط التي تدعم قوة الدولة لكي تلعب دورها الحقيقي كوسيط، السؤال هل يوجد وحدة موقف سياسي عراقي يدعم الحكومة في توجهاتها الاستراتيجية لكي تلعب دوراً كبيراً بالاستفادة من موقع العراق الجيوسياسي؟ ثانياً هنالك موضوع مهم هل لدينا استراتيجية عراقية خالصة فيما يتعلق في السياسة الخارجية؟

أساس العلاقات بين الدول هي المصالح ويجب أنْ نفهم جميعاً أنه لا صداقات دائمة، وأنَّ المصالح اليوم هي الجسر الذي يربط الدول ويقوي علاقاتها ويعزز شراكاتها مبدأ المصالح والشراكات هو الاساس في خلق بيئة قادرة على أنْ يلعب العراق دوراً كبيراً في دعم جهود وزارة الخارجية القناة الرسمية بموجب القانون للتعامل بمثل هذه الملفات الدولية، وأؤكد على أنَّ خلق بيئة آمنة اقتصادية وسياسية واجتماعية واستثمارية هي السبيل الوحيد لخلق شراكات استراتيجية وتعطي دوراً كبيراً اضافة إلى ما يمتلكه العراق من دور حضاري وتاريخي.

سماحة السيد علي العلاق:عضو مجلس النواب سابقا

نسمع خبر أنَّ هنالك وساطة عراقية جرت ولكن ما هي حقيقة هذه الوساطة ؟ هذا الغموض يجعلنا لا نستطيع أنْ نحدد دور العراق هل هو وسيط بمعنى مهّد الأرضية لحوار بين دولتين فقط؟ والعراق دوره كان دور حاضن في هذا الحوار ام لا؟ هنالك نقاط أبعد من ذلك وأنَّ العراق يكون ضامن لتقريب العلاقات بين الدولتين بشكل كبير، لأنَّ هنالك آفاق اقتصادية وأمنية وسياسية ومشاكل معقدة كبيرة في المنطقة، فما هو دور العراق الحقيقي في هذا الاتجاه؟

في الحقيقة نحن لا نعرف وكان لدينا وجهه نظر في كلام الدكتور علي فارس، ليست الصين مؤهلة أنْ تكون هي الضامن، هو من الذي يحدد هذا الأمر هل العراق

هو من يحدد ؟ ام الصين هي التي تصدت بحكم علاقاتها مع السعودية وبحكم علاقاتها مع إيران بالنتيجة الدولتين وافقوا عليهم.

الدكتور نظير فزع عبود: مدير عام شركة اقتصاديات الكربون

في الحقيقة هذه القاعة شهدت مشاركات من وزارة البيئة، واليوم نحضر بإضافة مقترح وهو (دور العمل البيئي في الوساطة والاستقرار السياسي في المنطقة) في الحقيقة لدينا مقترحات عديدة انجزها معالي الوزير في كلمته.

نعتقد أنَّ العراق قادر على لعب دور الوسيط لاسيما في هذا الوقت، كون العراق ابتداءً من عام 2025 سيقود مجموعة 77+ الصين، وهذه الأداة مهمة جداً تجعله وسيط بين جميع الأطراف وخاصة السعودية وإيران.

الأمر الآخر كان لدينا مقترح سابقاً في موضوع التأكيد على الانتقال من المفاوضات الكلاسيكية وإضافة أبعاد حديثة، نحن في وزارة البيئة والعمل البيئي اقترحنا أنَّ الاتفاقيات المناخية اتفاقيات إضافية لتعزيز دور المفاوض العراقي في هذا الموضوع، أضافت هذا الاتفاقيات الدولية بعد للعراق كونه يلعب دوراً مهماً مثل مبادرة الشرق الاوسط الخضراء التي تمتلكها السعودية، هذه المبادرة مهمة جداً لتكون أداة مهمة لتقوية عملنا نحن، فالتشارك في المشاريع الكبيرة الممولة من صناديق المناخ المشتركة هذه ايضاً يمكن أنْ تكون أداة لأنْ يكون العراق وسيط قوي في هذا الجانب.

موضوع العواصف الغبارية والرملية مهتمة به العراق والسعودية وإيران وسوريا، وهذا موضوع مهم جداً أنْ يكون على الطاولة، المواقف المشتركة في الاتفاقيات مثلاً يكون لدينا موقف مشترك مع السعودية وإيران كونها دول منتجة لنفط ولذلك اقتصادنا واحد في هذا الموضوع وموقفنا واحد اتجاه الدول المتقدمة في هذا الشأن، كذلك موضوع النظم الطبيعية والتنوع البايولوجي والمياه وإنشاء مراكز البحوث الإقليمية في بغداد لكي تكون عامل مشترك مع هذا الدول.

الدكتور مصطفى السراي: مركز البيان

لدي نقاط بعضها معلومات لماذا الصين؟ لأنها أول من بدأت، خصوصاً الرئيس رئيسي عندما زار الصين وطرح فكرة التقارب مع السعودية من خلال العلاقة التي تربط السعودية بالصين، وتم طرح هذا الموضوع في القمة الخليجية الصينية مع ولي العهد محمد بن سلمان، ولكن الذي عطل المفاوضات اختلاف وجهات النظر ما بين إيران والسعودية، بالإضافة إلى مساعي أخرى كانت من قبل عمان وباكستان ايضاً لإجراء مفاوضات مع الطرفين.

الأستاذ محمد اياد: وزارة الخارجية

لدي تحليل وليس معلومات، من خلال قراءتنا لوساطة العراق ما بين إيران والسعودية تحليلي الشخصي هو أنَّ العراق لم يلعب فقط دور الوسيط، مادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة حددت وسائل تسوية المنازعات وواحدة منها هي التوفيق، والتوفيق قد يكون متقارب مع الوساطة لكن الطرف الذي يمثل التوفيق هو طرف يصيغ وسائل السلمية لتسوية المشكلات، والعراق بادر في نقل الرسائل فعلاً , قد يكون الجانب الصيني هو الذي بدء في الأمر، ولكن العراق هو نقل الرسائل ما بين الطرفين، ومن ثم أنْ يكون لديه مقومات التوفيق وليس الوسيط لأنَّ العراق عارف بالوضع الاقتصادي لكلا البلدين ومدرك للعقوبات الموجهة لإيران، ومدرك الحرب في اليمن، ومدرك إلى الرغبة السعودية للتحول إلى شكل جديد أكثر انفتاحاً، فإدراك العراق لكل هذه المقومات الداخلية لإيران والسعودية مكنه من لعب دور التوفيق وليس فقط الوساطة وهذا الذي أدى إلى نجاح التقارب وحل المشكلات والتسوية ما بين إيران والسعودية وهي مشكلات متعمقة.

السيدة وسن جبار عبد الله: مستشار في وزارة الخارجية:

لدي سؤالين في ظل هذا الكم الهائل من الخبرات، ما طرح فيما يخص موضوع العراق والوساطة مع السعودية وإيران ذكرني بموقف سابق لباكستان عندما قامت باكستان في دور الوساطة بين حركة طالبان وتكللت هذه المفاوضات وفتح الحوار والنقاش معهم في قطر ربما تكون نفس التجربة حدثت مع العراق على انه فتح باب

الحوار ما بين السعودية وإيران وانتهت عند الصين، سؤالي هنا هل انَّ العامل الاقتصادي والأمني يؤثر على دور الوساطة أم أنه القبول عند الطرفين هو كافي؟

سؤالي الثاني الوساطة بشكل عام لماذا لحد الآن على سبيل المثال القضية المتنازع عليها بين الهند وباكستان لم نجد اي دولة تأخذ خطوة الوساطة بين هاتين الدولتين لحل هذا النزاع؟

تعقيبات معالي الوكيل محمد حسين بحر العلوم

شكراً جزيلاً لكل المداخلات الحقيقة اسئلة كثيرة ونقاط كثيرة اثيرت حول أنَّ العراق كان وسيطاً أم ناقلاً ضامناً.

العراق في النظام السياسي عمره عقدان من الزمن فقط، هذا النظام السياسي قام بعد ثمان عقود من النظام الدكتاتوري والادارة السيئة والحكم السيء، ماذا نقول نتأمل وننتظر من عقدين من الزمن أنْ يكون هنالك دولة كاملة متكاملة في كل جوانبها ومضامينها لكي تقوم بهذا الدور المهم.

ما عرضه الدكتور معالي الوزير سلمان الجميلي حقيقة اشتراطات هل تتوفر هذه الاشتراطات بالعراق؟ أقول نعم ممكن أنْ تتوفر لو استطاع العراق أنْ يقوي نظامه السياسي ويجعله صلباً صامداً امام هذه التأثيرات المحيطة به، اعتقد اكبر نقطة مهمة في نظامنا السياسي هي الدستور والعملية السياسية التي تتكرر كل أربع سنوات، هذه اعطت مصداقية واضحة، فكل اربع سنوات هنالك انتخابات مع كل ما يشيع مع هذه الانتخابات من مشاكل لكن هي انتخابات تؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة وانتخاب رئيس جمهورية أو إعادة انتخاب، وتؤدي إلى انتخاب رئيس وزراء والتصويت عليه، وهذه بحد ذاتها هي نقطة إيجابية في تاريخ النظام السياسي في العراق اعطت مصداقية للمجتمع الإقليمي والمجتمع الدولي بأنَّ العراق ممكن أنْ يكون مستقبلاً له هذه القواعد الاساسية التي توفر فيه الاشتراطات، نحن نعيش الاستقرار السياسي كيف يأتي الاستقرار السياسي؟ هل الحكومة وحدها قادرة على الاستقرار السياسي بدون أنْ يكون هنالك من الفاعل الداخلي؟ فهذه قضية متكاملة.

الحياد والثقة، انا اعتقد أنَّ العراق هو حيادي لأنَّ المصائب والتحديات التي واجهها لا يتمناها لكل دولة، الآن نحن مع سوريا في اجتماع العقبة قدمت ورقة عراقية وتم اعتمادها، الورقة العراقية أتت من خلال ممارسته لهذه العشرين سنة، نحن تجربتنا في خلال العشرين سنة تجربة جداً غنية يمكن أنْ نستفيد منها ونعتمد عليها، هذه الورقة العراقية استنبطت من مسارنا السياسي واستناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي 2254، نحن نتمنى لسوريا أنْ يكون وضع سياسي كوضع العراق وحدة مكونات والجميع يشترك في إدارة المستقبل السوري ونبذ الإرهاب والسيادة والاستقلالية الخ...

توافد الجميع إلى العراق وطلبهم لكي يكون له رؤية في هذا الموضوع هي في حد ذاتها شهادة حسن سيرة وسلوك ومصداقية في هذا الوضع، نعم هنالك مشاكل داخلية في العراق كثيرة سياسية، فساد، سلاح خارج نطاق الدولة، لكن لم تمنع من اعتماد المجتمع الدولي إلى هذه الدولة أنْ يكون لها موقع في الخارطة السياسية الإقليمية والدولية.

أريد أنْ أجيب على دور العراق هل أنه كان وسيط أو ناقل؟ هي كلها أمور مهمة إذا كان ناقلاً او وسيطاً، فالكثير من الوساطات طلبت منا اثناء زيارة الرئيس عبد اللطيف طلب منه يلعب دور في الإفراج عن الأرمينيين، السودان طرقت الباب للتدخل وحل أزمتها مع الامارات العربية المتحدة، الجانب التركي ثلاث مرات يطلب من العراق أنْ يتدخل ويتبنى عملية اجتماع سوري تركي في العراق لكن الجانب السوري رفض، إذاً هنالك طلبات كثيرة تأتي للعراق وهذه بحد ذاتها اعتبرها خطوة إيجابية لهذا النظام السياسي، ويحب أنْ نستثمرها، بجانب ذلك كيف نعزز موقفنا الاقتصادي؟ انا اعتقد أنَّ العراق القوة الوحيدة لديه هي القوة الدبلوماسية والاقتصادية.

اعتقد العشرين سنة التي مرت ليست كافية على البناء، لكن هي نقطة مضيئة في تاريخنا، والخمس سنوات الاخيرة نراها متطورة وبشهادة الكثير.

نعاني معانة كبيرة جداً من سردية أنَّ العراق غير آمن، واسم العراق في كل وزارات الخارجية الاوربية يحذرون من السفر إلى العراق، والسفراء الاوربيين

يسرحون ويمرحون في الشارع فلماذا هذه السردية؟ نحن نحاول على إخفاء هذه السردية من قبل الدول، انا اعتقد أنَّ الممارسات الداخلية لها دور كبير في اخذ وتعميم النظرة حول العراق، لا نستهين بها إطلاقاً فالحكومة ليست قادرة لوحدها، الحكومة هي نتاج عقد سياسي بين الكتل السياسية والأحزاب، وإنْ لم تتظافر هذه الجهود في دعم الحكومة فالحكومة ليست قادرة على المضي فهي تسير خطوة لأمام ولكن عمل واحد صغير يرجعها عشر خطوات إلى الخلف، لكن حكومة السيد محمد شياع السوداني جادة خلال السنتين، ولا ننسى دور السيد حيدر العبادي ودعم المجتمع الدولي، وكونوا على ثقة ما نسمعه من المجتمع الدولي يريد للعراق التطور التطور، لكن المشكلة فينا شكراً جزيلاً.

تعقيب معالي وزير البيئة الدكتور هه لو العسكري

اوجه جزيل الشكر لمعالي الدكتور ابراهيم بحر العلوم والسادة المنظمين للملتقى، وأنا ألخص المناقشة بسطر او سطرين، الحمد لله ان العراق انتقل من طرف عدائي وطرف منعزل ومنطوي على نفسه وخارج مجموعة الدول ومصدر ارهاب وعامل عدم استقرار المنطقة إلى عامل سلام في المنطقة فهذا الذي يهمني، وانا الذي يهمني هو دور العراق في الوساطة الدولية كما تفضل به معالي السفير وسط او وسيط الذي يهمني دور العراق.

الجلسة الثانية: دبلوماسية المياه والتعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المناخية

إدارة الجلسة الاستاذ الدكتور قاسم الجنابي/ مستشار مؤسسة بحر العلوم الخيرية

معالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم المحترم، السادة الوكلاء، السادة المديرون العامون، السادة الأكاديميون السلام عليكم واسعد الله مساءكم بكل خير واهلاً وسهلاً بكم في رحاب ملتقى بحر العلوم للحوار في برنامج الطاولة المستديرة حول دور العراق الاقليمي في الوساطة والتفاوض الجلسة الثانية ستكون مخصصة في دبلوماسية المياه والتعاون الاقليمي في مواجهة التحديات المناخية.

أود أنْ انوه إلى قضية مهمة جداً وهي مسار مشروع ظمأ العراق في قضايا دبلوماسية المياه ودبلوماسية الاهوار، هذا المشروع اختط لنفسه مساراً جديداً في هذه الدبلوماسية قائمة على التعاون المشترك بين الشركاء في مصادر المياه، باحثاً عن نقاط الالتقاء والمساحات المشتركة التي تعزز من التقارب والتفاهم في إدارة المصادر بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

سوف الخص هذا المسار بمجوعة من النقاط، المشروع تواصل مع المنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة في قضايا البيئة والمناخ والمياه، وايضاً كان له مشاركة فعالة في المحافل والمؤتمرات الدولية، حيث شارك المدير التنفيذي (الدكتور مهدي احمد) في مؤتمر المناخ 29 – 28، ولأول مرة استطاع مشروع ظمأ العراق أنْ يجمع الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات في هذه المحافل الدولية بغطاء غير رسمي من خلال المنظمات المجتمعية ايضاً، كذلك عمل طاولات مستديرة مع الخبراء والأكاديميين في سوريا، وعملنا ثلاث طاولات مستديرة مع الخبراء والفنيين مع الجانب الإيراني واحدة في النجف وواحدة في طهران والاخيرة في بغداد، وفي الطاولة الثالثة التي كانت تعنى بإيجاد مساحات لتعاون في استثمار هور الحويزة كأداة للتعاون العراقي الإيراني أطلقنا مصطلح جديد أسمه دبلوماسية الأهوار القائم على إيجاد فرص

للتعاون ما بين العراق وإيران في إيجاد مساحة مشتركة لإعادة إحياء هور الحويزة من خلال الاستثمار.

أصبحنا نؤمن بان البعد القانوني لحل هذا المشاكل غير كافي، وإنْ كان مهماً، فالبحث عن مصالح مشتركة مع الأطراف المتشاطئة على دجلة والفرات والبحث عن قضايا اقتصادية هو الأفضل والأسلم من البعد القانوني الذي لم يجدي نفعاً طوال السنين الماضية.

معالي الدكتور جاسم الفلاحي: الوكيل الفني لوزارة البيئة

بما لا يقبل الشك فأنَّ قضية أو موضوع التغير المناخي أو مفهومه هو ليس فقط موضوع فني بل هو موضوع سياسي دبلوماسي وفني بامتياز، ولذلك مثلما هو العراق متأثر بشكل كبير بالتغيرات المناخية أصبح هذا المفهوم له أولوية في العمل الدبلوماسي والسياسي والفني، وعندما نلاحظ أجندة زيارات أعلى المسؤولين في هذه الدولة (السيد رئيس الوزراء أو فخامة رئيس الجمهورية) فأنَّ هنالك على قمة اجندة المباحثات هو موضوع التغيرات المناخية والاقتصاد الاخضر والطاقات المتجددة، وبالتأكيد وزارة البيئة باعتبارها نقطة الاتصال مع سكرتارية المناخ العالمية وباعتبارها السلطة الوطنية لصندوق المناخ الاخضر تلعب دوراً مهماً على صعيد خلق فريق وطني متآزر قادر على التعاون وفق أولويات التحديات التي يواجهها العراق.

بالتأكيد التغير المناخي في العراق يعني الجفاف، وتراجع الإيرادات المائية، وتدهور الأراضي، والتصحر، وفقدان الموائل، وتراجع الرقعة الزراعية مما يسبب ضغط كبير على الأمن الغذائي وبالنتيجة الضغط الكبير على الأمن الوطني، يكفي أنْ نقول في عام 2022 أنَّ هناك 70 ألف عائلة اضطرت إلى النزوح من مناطق الأهوار في محافظة الناصرية – الجبايش، بسبب عدم وجود إيرادات مائية كافية لغمر مناطق الأهوار، وإقامة عشوائيات على اعتاب المدن، وبالنتيجة تداعيات اجتماعية وزيادة معدلات المشاكل الاجتماعية والانتماء إلى عصابات الجريمة المنظمة وزيادة معدلات تعاطي المخدرات.

نحن بذلنا جهد كبير على مستوى وزارة البيئة فيما يتعلق بتنفيذ التزامات العراق، فقد انضممنا إلى اتفاق باريس للتغيرات المناخية، وقدمنا استراتيجية وطنية لمواجهة تأثير التغير المناخية تمثلت بوثيقة NDC وهي سياسة عليا للبلد في مواجهة التغير المناخي وهي قسمت على مرحلتين:

الجزء الأول ركزت بشكل كبير على خفض الانبعاثات خصوصاً في قطاع النفط والغاز والتركيز على خفض انبعاث الميثان، وركزت على أنْ تكون هذه السياسة متداخلة مع الخطط والبرامج، فضلاً عن اعطاء دور أكبر إلى القطاع الخاص وبالتركيز على النساء والشباب.

الجزء الثاني ركز بشكل كبير على موضوع مهم وأساسي وهو نقل التكنلوجيا خصوصاً في القطاعين الاكثر هشاشة في العراق وهو قطاع الزراعة والموارد المائية عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في الري والزراعة، وادخال الزراعة الذكية التي تتحمل الظروف المناخية ولا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وتحقق الحد الأدنى من الأمن الغذائي.

إنَّ وطأة التغيرات المناخية كبيرة على العراق، وبالنتيجة نحن نعتقد أنَّ التغيرات المناخية - وإنْ كان العراق الاكثر تضرراً ليس فقط على مستوى الإقليمي وإنما على مستوى العالم - ولدينا مشاكل جدية تتعلق بموضوع الجيوبولوتيك، لكون اكثر من(90%) من إيراداتنا المائية عابرة للحدود، وهنالك سياسات دول المنبع تتعلق ببناء سدود وخزانات وحبس المياه وتحويل مجاري الأنهار، وهذا بالتأكيد أدى بشكل كبير إلى تراجع إيراداتنا المائية بشكل لا يتناسب مطلقاً مع تزايد عدد السكان، إذاً نحن أمام جدلية كبيرة جداً تتعلق في الزيادة في الطلب على الموارد مع زيادة في عدد السكان يرافقها تناقص في الرقع الصالحة للزراعة نتيجة تدهور الأراضي بسبب الجفاف، وبالتأكيد أنا أشير إلى أنَّ تراجع الإيرادات المائية بسبب سياسات دول المنبع هي السبب الرئيسي فيما نعانيه من زيادة في معدلات تدهور الأراضي والجفاف وموضوع التغير المناخي هو عامل إضافي يساعد في زيادة وطأة هذا التأثير.

ولذلك مؤسسة بحر العلوم مشكورة، وبالتعاون مع وزارات البيئة والزراعة والموارد المائية والقطاعات الوطنية الأخرى وهيئة المستشارين، تباحثنا في إيجاد مسار جديد للتفاوض حول المياه العابرة للحدود في ظل عدم وجود آلية قانونية دولية ملزمة لتقاسم الحصص المائية ما بين دول المنبع ودول المصب، وهو موضوع مهم وأساسي كأساس المفاوضات التي استمرت على مدى عقود وللأسف لم تحقق النتيجة المرجوة، وعلى مدى عدة جولات اقيمت في بغداد وفي طهران وفي النجف وعلى هامش مؤتمرات المناخ التي عقدت في كوب 28 - 29 في دبي وباكو حققنا تقدم كبير من خلال مظلة جديدة اختطتها مؤسسة بحر العلوم بالتعاون مع الوزارات والجهات ذات العلاقة والدول المجاورة في جمهورية إيران الاسلامية وتركيا من أجل اختيار مظلة التغيرات المناخية، باعتبار المنطقة متأثرة بشكل أو بآخر وبصورة متباينة، وهذه المظلة تعتبر أساس لعمل فني لدبلوماسية جديدة أسمها دبلوماسية المناخ، واعتقد بأنَّ استخدام هذه المظلة (دبلوماسية المناخ) كغطاء للتحرك برؤية جديدة لتقاسم أضرار تأثير التغير المناخي على دول المنطقة، مع الاعتراف بأضرار متباينة على أفرادها أو على دولها وهو واحدة من السبل المهمة.

فيما يتعلق في اقتصاديات الكاربون، الاقتصاد القادم هو اقتصاد الكربون، والاقتصاد القادم هو ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، ونحن نسعى بشكل جاد في وزارة البيئة باعتبارنا مع الفريق الوطني العراقي نقود رؤية متقدمة لتغيير عقلية إدارة هذا الاقتصاد من اقتصاد أحادي يعتمد على النفط الخام كمصدر رئيسي للاقتصاد والطاقة إلى اقتصاد متعدد يقوم على تشجيع القطاعات المنتجة ، لذا فهو الاقتصاد القادم المهم الذي يمكن أنْ يحقق أهداف التنمية المستدامة، ولا نتعرض إلى أزمات بتذبذب الطلب على النفط الخام مع التوجه العالمي لتقليل الاعتماد وهو تقليل تدريجي بالاعتماد على النفط الخام كمصدر رئيسي للاقتصاد، ولذلك اقرت آليات ما يسمى باقتصاد الكربون وسندات الكربون معتمدة على تشجيع الدول وقطاع حكومات أو القطاع الخاص أو افراد على خفض انبعاثات وفق آلية تشجيعية للاستفادة من آليات التعويض والتي أقرها

اتفاق باريس، والتي تؤكد على ضرورة أنْ تكون المسؤولية الجماعية لكافة دول العالم للحفاظ على حياة وصحة الكوكب ولكن بمسؤوليات متباينة.

الدكتور وسام خلف: مدير عام في وزارة الموارد المائية

لا يخفى على الجميع أنَّ المياه أحد أهم الموارد الأساسية التي تؤثر في اقتصاديات واستقرار الدول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التغيرات المناخية التي ازدادت والضغط على الموارد المائية والطلب المتزايد، حيث يعد العراق من أكثر الدول تأثراً بالتغيرات المناخية، ومشكله العراق الحقيقية كميات المياه ترتبط بكميات الثلوج والمياه الساقطة في دول المنبع تركيا وسوريا وإيران، حيث مثلاً في الفرات من تركيا تأتينا 88.2% من كميات الواردات ومن سوريا تأتينا 8.3 التي يتكون في الفرات كلياً 3.5% تقريباً، لذا فأنَّ تأثيرات التغيرات المناخية وحبس المياه في دول المنبع تؤثر بشكل مباشر على العراق، مثلاً اليوم ما يقارب اكثر من 80 مليار متر مكعب موجود في سد اتاتورك في تركيا وسد الطبقة وسد تشرين في سوريا، ولكن مليار و600 مليون متر مكعب فقط لدينا في سد حديثة.

أما نهر دجلة فيتكون من تركيا 46.7% وبالعراق 40% وفي ايران 13.3% هذه الارقام تدل على أنَّ العراق يعتمد اعتماد كلي على دول المنبع، فلا مناص من دبلوماسية المياه، وبصراحة هذا النقص الحاصل في الموارد المائية وزيادة الطلب عليها والتي سببت تصحر وارتفاع في درجات الحرارة ولّد نزاعات داخلية وخارجية، هذه النزاعات وهذه الكوارث الطبيعية التي تحدث من فيضانات أو جفاف ولدت شحن على المستوى الداخلي بين المحافظات، نحن لا نمتلك إلا حوار مباشر مع دول المنبع والاستفادة من الوساطة الدولية، والعراق منضم إلى اغلب الاتفاقيات التي تفيدنا في هذا الخصوص.

حقيقة بعض الإجراءات الداخلية والخارجية التي اتخذتها وزارة الموارد المائية بالتعاون مع وزارة الخارجية، والسيد محمد بحر العلوم وكيل وزير الخارجية هو استاذنا بهذا الخصوص وهو رئيس الاتفاقية الاطارية بين العراق وتركيا، العراق

اتخذ عدة إجراءات بسبب قلت تبادل البيانات بين دول المنبع، فنحن اليوم لا نمتلك بيانات حقيقية حول كمية الإطلاقات التي تأتينا من تركيا، ولذلك العراق اتخذ عدة خطوات في هذا المجال لحساب كميات المياه مثلاً في السدود، اليوم العراق يعلم كميات المياه في السدود في تركيا وسوريا وإيران، ايضاً مراقبة التنبؤات في الأمطار المستقبلية وحساب مقدار التبخر وكميات الثلوج، ونحن نستطيع حسب كميات المياه المكافئة في حال ذوبان تلك الثلوج، والعراق أصبح من الناحية العلمية ومن ناحية الاستشعار عن بعد لديه المقدرة الكبيرة، ففي وزارة الموارد المائية مقدرة عالية جداً.

التحديات التي تواجهنا اليوم هو قيام دول المنبع بإنشاء بعض السدود وخزن المياه دون التنسيق مع العراق، مثلاً قبل إنشاء سد أليسو كانت تأتينا أكثر من 19 مليار متر مكعب، بينما بعد الإنشاء الآن أصبح ما يقارب 9 مليار يأتي للعراق، وايضاً تركيا في طور انشاء سد الجزرة.

نحتاج بعض الإجراءات الداخلية لإدارة الموارد المائية وهي إدارة تشاركية تقوم بها الحكومة وتقوم بها وزارة البيئة ووزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية وايضاً يقوم بها الفلاح، فأكثر جهة مستهلكة للمياه هي وزارة الزراعة، لأنَّ خلال عقود من الزمن لم نستخدم طرق ريّ حديثة مثل كل دول العالم التي تستخدم المرشّات، ايضاً اتخذت الوزارة عدة إجراءات حتى تتحول من الري المفتوح إلى الري المغلق، واستخدمت ايضاً طرق نقل للمياه حديثة وتبطين قنوات.

يحتاج العراق إلى انشاء منصة لتبادل البيانات الهيدرولوجية، وايضاً تحسين نوعيات المياه فالكثير من الوزارات للأسف وزارات ملوثة للمياه، فنحتاج إلى إصلاح البنية التحتية، وهذا الإصلاح يحتاج إلى مبالغ كبيرة وهائلة ووزارة الموارد المائية لا تمتلك هذا التخصيصات المالية التي تحقق هذا المطلب الهام جداً، وايضاً تقليل الهدر وتعزيز الابتكار والتكنلوجيا في استخدام تقنيات الري الحديثة.

أما الاتفاقية الاطارية الأخيرة التي هي برئاسة السيد محمد بحر العلوم مع الجارة تركيا اثناء زيارة السيد اردوغان وتوقيعه مع السيد محمد شياع السوداني

بصراحة مضت بخطوات متقدمة إلى تطوير المشاريع الداخلية العراقية، لأنَّ دائماً ما يتعكز الجانب التركي على أنَّ العراق يستهلك المياه بصورة غير مبررة، مثلاً في تركيا يتم بيع الماء للفلاح أما في العراق فيتم اعطاؤه مجاناً، ولكن نحن خلال هذا السنة فرضنا التعرفة على سعر المياه ولو بمبلغ رمزي، لأنَّ الفلاح يقوم بهدر المياه وكذلك 80% من مياهنا تذهب في القطاع الزراعي، لذلك الاتفاقية الاطارية الأخيرة التي وقعت بين العراق وتركيا أحد أهم بنودها هي تطوير البنى التحتية لهذه المشاريع، نحن على مدار عقود من الزمن لم نعقد أي اتفاقية مع تركيا، والاتفاقية الوحيدة مع تركيا كانت بين تركيا وسوريا عام 1987 اتفاقية الـ500 والتي تنص على أنْ تطلق تركيا 500 متر مكعب في الثانية في جرابلس نحن لنا 290 متر مكعب في الثانية ما يقارب 58% والباقي إلى سوريا، وبصراحة تركيا حتى في هذا الاتفاقية لم تلتزم، ما نطلب تركيا في آخر ثلاث سنوات الاخيرة يصل حوالي 9 مليارات متر مكعب، لكن الحساب في الارقام يتعكزون دائماً على التغيرات المناخية.

اما الجانب الإيراني للأنصاف كدبلوماسية للمياه لولا جهودهم خلال الفترة الماضية في نهر الكارون لارتفع اللسان الملحي، هذه السنة الثانية في نهر الكارون هم يطلقون ما يقارب 50 متر مكعب في الثانية وهذا ساعدنا كثيراً في وزارة الموارد المائية حتى نقلل الاطلاقات من سدودنا ونحافظ على الخزين، وحدثت في عام 2018 وتسمم أكثر من 118 ألف شخص في البصرة بسبب ارتفاع اللسان الملحي، وهنا العراق تدخل بدبلوماسيته مع الجارة إيران حتى يستمرون في اطلاق هذه الكميات من المياه، واستمروا في اطلاق هذه الكميات، وهذا ساعدنا في التصدي للمد الملحي في البصرة.

الدكتور صادق الجواد: هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء

أنا لن اتكلم على رأي هيئة المستشارين سوف اتكلم كصادق الجواد خبير الموارد المائية واحد المشاركين في موضوع التفاوض عنوان الورشة أو الملتقى اليوم

حول موضوع دبلوماسية المياه وأنا أود التعليق على هذا الموضوع حتى لا يكون الموضوع له علاقة بالدوائر.

الأمم المتحدة في ثمانينات القرن الماضي بدأوا بالتفاوض حول توزيعات المياه بين البلدان وعقدوا اتفاقيات دولية تنظم العملية إلى اقصى حد ممكن بدون أنْ تدخل سيادات الدول، مع وضع خطوط عامة، وهذه الاتفاقيات غير ملزمة، فمن غير الممكن أنْ تكون ملزمة، لأنه مثل هكذا اتفاقيات تحتاج إلى تنفيذ، إذ يجب أنْ يتوفر جهاز تنفيذي وهذا غير متوفر الاتفاقيات الدولية.

العراق وقع على اتفاقيتين مهمتين اتفاقية مجاري المياه غير الملاحية 1997 وكذلك اتفاقية هلسنكي مؤخراً، وهاتين الاتفاقيتين هي من الاتفاقيات التي تضع القوانين وتوزيعات المياه بين البلدان المشتركة، وتركيا غير موقعة على اتفاقية 1997 واذا اردنا التكلم عن اتفاقيات التفاوض فالأمم المتحدة وضعت هذه الأسس لكي تستطيع الدول أنْ تتفاوض ثنائياً أو أكثر، وهذه الاتفاقيات الثنائية تعتمد على ما نسميه القابلية الدبلوماسية لهذه الدول وإمكانية المفاوضين , وجدنا اننا لا نمتلك اتفاقية مائية مع تركيا، وحتى إنْ وجدت فأنَّ موضوع المياه يكون جزء من اتفاقية أكبر تشمل عدة قطاعات، فاتفاقيات العراق مع تركيا حول المياه تأتي في اتفاقية 1997 التي هي اتفاقية حسن الجوار بين العراق وتركيا في ذلك الوقت جزء منها حول المياه، كذلك اتفاقية العراق وايران حول المياه التي هي اتفاقية الجزائر ايضاً موضوع المياه يأتي في اتفاقية فرعية وليست رئيسية تربط الماء في موضوعات أخرى.

الدكتور نجلة محسن الوائلي: مدير عام في وزارة البيئة

بالنسبة لدبلوماسية المياه والتعاون الإقليمي لمواجهة التغيرات المناخية، وزارة البيئة لديها رؤية وتوجه للتحديات البيئية التي يعيشها العراق وتعرضها على التعاون الإقليمي ويكون داعم لها بالدبلوماسية.

انا في فريق اللجنة المشتركة التفاوضية مع الجانب التركي، التفاوض مع الجانب التركي في موضوع المياه والجفاف لا يمكن ان يطرح في أفكار تقليدية ولكن بطرح التهديدات البيئية، والجانب التركي يقول انهم ايضاً لديهم تغير مناخي وتصحر، ولكن عندما نطلع على تقاريرهم الوطنية نلاحظ لا تشير إلى أي ضرر بيئي كبير كما هو موجود في العراق، لذلك نطمح دائماً في الاجتماعات لنوجه لموضوع تقاسم الضرر، وهذا يجب أنْ يكون مدعوم بتقارير من قبل الجانب التركي وهذا الموضوع جداً مهم والانقطاع الكبير للعراق مع الدول الإقليمية حدد من أهميه هذا الموقف، لهذا كان توجهنا للمشاركة(cop16) في السعودية ضمن الاتفاقية الاطارية لمكافحة التصحر، وكان أول حضور للعراق في مؤتمر للتصحر مع العلم انضم للاتفاقية في عام (2009)، وكان العرب جميعهم سعيدين بوجود جناح للعراق.

الدبلوماسية تحتاج إلى تمويل وتحتاج إلى قيادات مدعومة، نحن نعمل على جمع كل المعلومات ولكن لا نعلم إذا سوف نذهب ام لا، فالجناح العراقي جناح مهم جداً لكن ذهبنا جميعاً بدون تمويل من الحكومة، فهو جناح مهم جداً وقد لاقى نجاح كبير من كل الدول، وكان هنالك 16 جلسة حوارية في مختلف الامور البيئية، كذلك مشاركتنا في أجنحة الدول وشاركنا مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وكذلك مع الاتحاد العربي لصون الطبيعة فيما يخص موضوع الأهوار والمحافظة عليها وغيرها.

أطلقنا موضوع أنَّ العراق كلما تكون له تحديات بيئية كبيرة داخلية سيؤثر على المنطقة جميعاً، وهذا ما وجدناه في إيران بدأت تقدم مذكرات تفاهم لكثرة العواصف الغبارية التي تكون في الجنوب والمحافظات المتاخمة للحدود الإيرانية من واسط إلى البصرة، وكذلك الكويت قامت بطرح مشروعين لتقليل من العواصف الغبارية التي يمرون بها، إذاً التحديات البيئية التي يمر بها العراق نتيجة الجفاف تحتاج إلى دعم إقليمي وبدأنا نذكر لهم واجبهم بدعم العراق في دبلوماسية المياه.

تركيا تريد بناء 20 سد في عام 2050 إلى الآن قاموا ببناء 6 سدود، بالنسبة لسد اليسو 12 هناك دولة ومؤسسة ومنظمة ساهمت في بنائه منها الدول الاقليمية كالسعودية وقطر ساهمت في بناء سد اليسو، فإذا لم نقوم بعرض هذه المواضيع على الدول الاقليمية وتأثيرها على العراق هل سيقدمون الدعم لتركيا؟ بالتأكيد لا، إذاً نحتاج إلى دبلوماسية إقليمية وبعدها مع الدول المنبع تركيا وإيران.

الدكتور محمد عجرش: وزارة النفط/ شركة سومو

موضوع النفط والغاز حساسيته تكمن في علاقته بالاقتصاد العراقي لأنه اكثر من 93% من الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط.

بصراحة هنالك عدة تحديات **التحدي الأول** ما بين النمو في الميزانية الاتحادية وبين ما يتم انتاجه وتسويقه من النفط الخام **وثانياً** ما بين الاتفاقيات والمعاهدة الدولية.

كوزارة نفط عندما ننظر إلى موضوع الطاقة النظيفة ننظر لها من عدة أذرع، **الذراع الأول** عملية انتاج النفط هو بحد ذاته فيه اتفاقيات مع دول أخرى مثل اتفاقية أوبك والاطارية وغير الاطارية مهددة بشكل أو بآخر على تقليل إنتاج النفط وننظر إلى موضوع الغاز المصاحب واستثماره، وكذلك ننظر إلى موضوع الطاقة المتجددة.

عندما نأتي إلى تسويق النفط فهنالك قوانين تنشأ في بلدان أخرى قد تؤثر على تسويق النفط العراقي، على سبيل المثال العراق يصدر تقريباً 3 مليون برميل واكثر من 70% تذهب إلى دول آسيا مثل الصين والهند، و30% ما بين أوروبا وامريكا، ومن أخطر الأحداث التي حدثت خلال 3 الأشهر الماضية هو ما أقره الاتحاد الأوربي ما يعرف بـ(شدة الكربون) هذه الإجراء ليس العراق جزء منه ولكنه متأثر بشكل مباشر من هذا الموضوع، ، وهذا الإجراء يفرض على الشركات داخل الاتحاد الاوربي على أنَّ جميع الموردين لموارد الطاقة داخل الاتحاد الاوربي على تقديم ما يعرف بشدة الكربون أو كم من الكربون انبعث خلال إنتاج هذه المادة الاولية ومن ضمنها الطاقة والنفط، ففي عام 2028 يوجب على كل الموردين الابلاغ عن مقدار شدة الكربون، وفي عام 2030 اعلن أنَّ اي مادة اولية أو اي طاقة تدخل إلى الاتحاد الاوربي على

ان لا تكون نسبة انبعاث أو شدة الكربون أعلى من الحد المقرر، واذا وصل إلى الحد المقرر هنالك آلية أخرى مثل الضرائب، وهذا موضوع جداً حساس لأنه يؤثر على الاقتصاد العراقي بشكل مباشر، ونحن في العراق اذا توقفت ناقلة في الدفع أو تأخرت فتسبب مشكلة كبيرة على الحكومة العراقية.

الموضوع الثاني هو موضوع استثمار الغاز المصاحب، في الحقيقة نحن نعمل وانجزنا الكثير وبنسبة أفضل من المخطط له، على سبيل المثال قبل عام 2014 كان استثمار الغاز كان نسبته قليلة، وخلال آخر احصائية في وزارة النفط في شهر تموز الماضي وصل استثمار الغاز إلى(63%) وهذا الشيء جيد، ولدينا خطط نصل إلى(100%)في عام 2028، لذلك نحن نطمح إلى استثمار الـ(900) مقمق في اليوم في جولة التراخيص السادسة.

في وزارة النفط هنالك تعامل مع شركة اقتصاديات الكربون بهذا الموضوع وخاصة في ملفات تقليل الميثان والطاقة المتجددة وتقليل والانبعاثات، ولهذا نعمل على عدة جبهات مع وزارة البيئة وشركة اقتصاديات الكربون، ونعمل اتفاقيات ثنائية مع الشركات الأجنبية لدراسة اي المشاريع التي تخفض والتي تعزز من انتقال العراق نحو التحول التدريجي للطاقة المتجددة لما له فائدة اقتصادية للعراق.

هذا التقدم هو تقدم لمصلحة البلد ولذلك نحن في المفاوضات مثل مؤتمرات المناخ مثلاً في جميع الاجتماعات مفاوضي وزارة النفط داخلين في جميع الأجندة ودائماً نركز على الكلمات التي ممكن أنْ تؤثر على اقتصاد العراق، ونتشرف كوزارة نفط اختير العراق كممثل في مفاوضات الدول العربية في ملف الانبعاثات في النفط والنقل الجوي والبحري.

المداخلات

الدكتور نظير فزع عبود: مستشار وزير البيئة

حقيقة في هذا المكان ومن خلال مشروع ظمأ العراق قدمنا عدة مرات توصيات بشأن دبلوماسية المياه، لأنها من المواضيع المهمة التي ركزنا عليها في السنتين الماضية وخاصة ملتقى بحر العلوم ركز على هذا الجانب.

يجب أنْ يكون هناك دور لوزارة البيئة في دبلوماسية المياه؛ لأننا نقترح إضافة الاتفاقيات البيئية إلى موضوع المفاوضات, وهنالك ثلاث مصطلحات نوصي بها لوزارة الموارد المائية ووزارة الخارجية لكوننا حكومة واحدة، **الأول هو التعرض للتغير المناخي** أما يكون عبر الجفاف أو الفيضانات، نحن متعرضين للجفاف من تركيا , وفي الشتاء متعرضين للفيضانات، فهناك خسائر وأضرار كثيرة نتيجة للفيضانات، كذلك العراق متعرض ايضاً لارتفاع مستوى سطح البحر في البصرة، وهذه الادلة العلمية القادمة من الاتفاقيات الدولية يجب ان تضاف إلى دبلوماسية المياه، **كذلك موضوع الهشاشة** يجب أنْ نستحصل الموافقة والإجماع من الدول 77+ الصين على أنَّ العراق هو بلد لديه هشاشة في التغيرات المناخية.

الموضوع الآخر هو قابلية التكيف، والعراق على الرغم من أنَّ البصرة والناصرية والسماوة والعمارة هي في جنوب العراق ولها نفس المناخ مع دبي، ولكن دبي لديها قابلية التكيف أعلى من هذه المناطق، إذاً مصطلح قابليه التكيف هو مصطلح أساسي ضمن مفاوضات دبلوماسية المناخ، لذلك انا اقترح لوزارة الخارجية والموارد المائية أنْ تسأل وزارة البيئة في هذه المصطلحات الثلاثة المهمة التي سوف تحسن قابلية المفاوض العراقي في دبلوماسية المياه.

الدكتور جواد الخيكاني: رئيس قسم الطاقة والمياه في مركز النهرين

أنا كنت عضو فريق تفاوضي من عام 2017 وهو أول فريق تفاوضي للمياه شكل برئاسة العبادي وكان حسن الجنابي رئيس الفريق، وقدمنا رؤية كمستشارية أمن قومي بكتاب رسمي إلى الفريق التفاوضي أنْ تدمج كل الملفات التجارية والاقتصادية

والأمنية وأنْ نتفاوض عليها مع الجانب التركي والإيراني، وهذا الجانب لم يأخذ تفاعل وبالتالي بقينا نعاني كفريق تفاوضي من عدم إمكانية مجاراة الأمور مع الجانب التركي.

نحن في مركز النهرين كمستشارين نطالب بأنْ تكون وزارة البيئة ووزارة الموارد المائية وزارتين سياديتين، حتى ترتقي إلى مستوى التحديات التي يعيشها العراق الآنية والمستقبلية.

الدكتور لؤي حسين: وزارة الموارد المائية

أود أنْ أذكر نقطتين لدبلوماسية المياه العراقية، هنالك شروط موضوعية للدبلوماسية وشروط ذاتية، والشروط الذاتية تكون على المستوى الوطني وأهمها أنَّ مسألة المياه لم ترفع إلى المستوى الذي يستحقه المياه بقت تناقش على مستوى خطابات، يمكن أنْ تكون خطابات لكسب رأي معين أو لدفع قضية أخرى ولكن بسياسة عليا للدولة لم تأخذ صداها، أما الشروط الموضوعية تكون خارج إرادة الدولة، وهذه مرتبطة بدبلوماسية المياه بشكل أو بآخر لأنَّ دبلوماسية المياه عابرة لحدود السياسة كما نعرف جميعاً.

الدكتور انمار محمد: مدير قسم المياه الدولية في وزارة الموارد المائية

فيما يخص دبلوماسية المياه باختصار أنَّ دبلوماسية المياه تحتاج إلى **رأي سياسي فني**، وتحتاج إلى **إرادة سياسية**، وهذه الإرادة السياسية تجعل من دبلوماسية المياه لها صداها على المستوى الوطني والإقليمي، العراق على المستوى الوطني قام بتشكيل لجنة تدعى باللجنة الوطنية العليا للمياه ضمت جميع القطاعات التي لها علاقة في مجال المياه , ومن المؤمل أنْ يقوم بإنشاء مجلس، هذا المجلس اسمه (المجلس الأعلى للمياه) يقوم هذا المجلس بوضع رؤية حقيقة وقرار صارم لوضع العراق المائي والتفاوض مع الدول المتشاطئة، نحن عندما نتحدث عن الدول المتشاطئة نذكر تركيا في أغلب الأحيان، لأنَّ أغلب مواردنا المائية هي تأتي من الجارة تركيا حوالي اكثر من 65% لذلك نذكر دائما في المفاوضات تركيا.

العراق قطع في العقود الاخيرة شوطاً في تطوير دبلوماسية المياه من خلال عدة لجان نذكر منها اللجنة العراقية الاقتصادية مع الدول المتشاطئة، وايضاً هناك لجان على مستوى المستشارية , وهذه اللجان عملت على الوصول إلى صيغة للحوار مع الجانب التركي، هذه الصيغة تصل إلى أنه يتم الوصول إلى اتفاقات فيما يخص المجال الاقتصادي وربطه بمجال المياه، عملت هذه اللجان بكل تفاني ولكن يحتاج الأمر إلى قرار سياسي واذكر من القرار السياسي الزيارة الأخيرة التي جاءت من قبل السيد رجب طيب اردوغان وتوقيع(26)اتفاقية منها اتفاقية المياه، هذه الاتفاقية فيها جنبة حسنة للجانب العراقي وهي تحسين البنى التحتية للجانب العراقي، لأنَّ في جميع الاجتماعات والمفاوضات مع الجانب التركي من خلال اللجنة الفنية العليا المشتركة يتهم الجانب التركي العراق بأنه لا يحتوي على بنية تحتية مؤهلة له بتوزيع المياه بشكل عادل، لذلك نحن نعمل على خزن المياه والحفاظ عليها باعتبار أنَّ العراق بلد حار جاف ويعاني من تبخر عالي، وليس له سيطرة وإدارة في عمليه توزيعات المياه من خلال استخدامه التقنيات القديمة، لذلك العراق شرع بإشراك الجانب التركي أنْ يدخل في إعادة تأهيل البنى التحتية العراقية، والعملية الآن مستمرة مع الجانب التركي من خلال عدة اجتماعات ولقاءات مع فنين وهي في تطور دائم في هذا المجال.

المستشار حسنين كامل حمزة: مكتب وكيل وزارة الخارجية للعلاقات الثنائية

بالتأكيد وزارة الخارجية مثل باقي المؤسسات والجهات القطاعية الأخرى تشارك القلق من التغيرات المناخية، اذاً أننا اليوم لسنا أمام تهديدات محتمله أو سيناريوهات مستقبلية لأزمة مياه أو تغير مناخي بل أمام واقع حقيقي بات يشكل حياتنا اليومية، التغير المناخي لم يعد مجرد أزمة بيئية بل هو تحدي شامل يطال الأمن الغذائي والمائي والاستقرار الاجتماعي، وأصبح واضحاً أنَّ لا أحد بمأمن عن تداعياته وأنه لا يمكن لأي دولة أنْ تواجه هذه الكارثة بمفردها، أما أنْ تتكاتف جميع الدول لتنجو أو تواجه العواقب القاسية سوية.

في هذا السياق يأتي موضوع المياه كقضية مركزية في معادلة المناخ والتعاون، فالمياه ليست فقط مصدر للحياة أو الصراع بل يمكن أنْ تكون حافز للتعاون الإقليمي إذا أحسنا إدارتها بعدالة، وأمام هذا الواقع تبرز اربع تساؤلات أساسية يمكن أنْ تكون محاور أساسية للنقاش حول نجاح دبلوماسية المياه اولها كيف يمكن للعراق أنْ يسهم في صياغة نموذج إقليمي للتعاون في المياه العابرة لحدود في ظل واقع التغير المناخي؟

كيف يمكن أنْ نصبح وسطاء فاعلين بين دول المنطقة لإدارة الموارد المائية المشتركة بما يحقق استدامة ويمنع التنازعات؟ وما هي الآليات المبتكرة التي يمكن يتبناها لضمان إدارة مستدامة للموارد المائية؟ وكيف يمكن استخدام التكنلوجية والشركات الدولية وتجارب الدول الأخرى لتحقيق هذا الهدف؟

كيف يمكن للعراق أنْ يعزز دوره في مواجهة التحديات المناخية وتحويلها إلى فرصة لتعزيز دور الدبلوماسية؟ وهل يمكن تقديم أنفسنا كنموذج يتحذى به بين المزج بين التنمية المستدامة والتعاون الإقليمي؟ وكيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أنْ تساهم في هذا المسار ومساعدة الدولة في مواجهة التحديات المناخية وأزمة المياه وتقديم الحلول الناجعة ونشير إلى التعاون والتواصل الإقليمي في هذا المضمار إلى مشروع ظمأ العراق مثال على ذلك.

بالحقيقة فقط احب انوه إلى موضوع يتعلق بأداء وزارة الخارجية في هذا الموضوع انا لست متخصصاً في القسم المعني في الحدود والمياه لكن من خلال عملي وتواصلي مع السيد الوكيل وإدارة العلاقات الثنائية بذلت وزارة الخارجية جهوداً كبيرة للتفاوض مع الجانب التركي، وكانت في المقدمة إلى جانب الوزارات القطاعية الأخرى، واعتقد أنه خلال الاتفاق الأخير تحقق تقدم ملموس في هذا الجانب، ولا يمكن فصل دبلوماسية المياه عن الأداء الدبلوماسي اجمالاً، عندما نتفاوض مع تركيا عن موضوع القوات التركية هذا ايضاً محور حاله حال الملفات الأخرى، اعتقد أنَّ الملفات

متشابكة مع دول الجوار واذا ما تقدمنا في التعاون الشامل مع تركيا وإيران يمكن أنْ نحقق تقدم في موضوع المياه.

امام العراق مسؤولية داخلية وهو كيف يمكن أنْ يتقدم في تطبيق القانون في موضوع إدارة الموارد المائية بطريقة صحيحة لكي يكون الجهد الدبلوماسي أمام تركيا وغيرها يستند إلى حجة قوية وقاعدة قانونية يكون خطاب العراق في هذا الجانب قوياً ويستند إلى حجة كبيرة.

الملحق محمد عماد كاظم: وزارة الخارجية

في وزارة البيئة ووزارة الموارد يتحدثون عن مشاكل في التواصل مع وزارة الخارجية، لذا الحل هو الذهاب صوب انشاء آلية تعاون تكون آلية وثيقة ودائمة هو محور أساسي، وزارة الخارجية تعمل مع وزارة التجارة من خلال ملحقية تجارية، ومع وزارة الدفاع من خلال ملحقية عسكرية...الخ، اليوم اعتقد من الضروري إنشاء ملحقية جديدة ولاسيما نتحدث عن البيئة والعراق لديه مشاكل بيئية مستقبلية ومشاكل آنية، وعملية حل هذه المشكلة من خلال طرح آلية تعاون وثيقة وممثلين دائمين لدى وزارة البيئة والموارد المائية في داخل وزارة الخارجية، وهذا الامر سيعزز من آلية الوصول إلى نتائج حتمية.

لدينا مشكلة في الفريق المفاوض نوعاً ما يتغير في كل مرة، وما يؤشر على الوزارات وزارة البيئة هو عدم المتابعة اللحوحة في عملية تقديم الاستشارة، وحتى الآن لا يوجد لدينا استراتيجية وطنية للمياه هذه الاستراتيجية الوطنية المصادق عليها هذه مشكلة.

نحن نتحدث عن مشكلة مع تركيا، حتى الآن لا ترغب في الاعتراف بأنَّ هذه الانهار دولية وإنما انهار وطنية عابرة للحدود وتخضع لقوانين داخلية، تركيا لا ترغب في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، ونحن حتى الآن لم نستغل محاكم التحكيم الدولي، وهذه ورقة سياسية يمكن أنْ تستغل، وهذه الورقة لا يمكن أنْ تفعل فقط لدى وزارة

الخارجية وإنما مع الوزارات المعنية وإيجاد خبراء ومحامين دوليين والكثير من الدول ذهبوا إلى الرؤية الدولية.

لدينا مشكلة في دبلوماسية متعددة الأطراف، وزارة الخارجية تعمل مع المنظمات الدولية لكن مشاركة البيئة والموارد المائية لا بد أنْ تكون ذات حضور متنوع وكثيف يؤشر في مختلف الدول، ولا بد أنْ تشارك في افريقيا وأوروبا وأمريكا، يعاب نوعاً ما عدم المشاركة في المنتديات الكبيرة واستضافة منتديات في العراق، العراق حتى اليوم منذ 2003 لم يتبنى منتدى عالمي في البيئة حتى وإنْ كانت هنالك مبادرات تكون مبادرات خجولة، فنحن بحاجة إلى المبادرة وصناعة دبلوماسية المبادرة، دبلوماسية المياه عنوان عريض ولكن عملية دمجه مع وزارة الخارجية لا بد أنْ يكون وفق محددات تحددها الوزارات المعنية.

الدكتور عماد مؤيد جاسم:

لدي سؤال موجه لدكتور جاسم الفلاحي والدكتور وسام

هل حضراتكم تتفقون مع وجهة نظر تقول أنَّ المشهد القادم أنه العراق لا يعقد امال على زيادة حصته من المياه من الجانب التركي وعليه أنْ يتعامل مع الحصص المائية التي تقتنع تركيا بإطلاقها له ويتعامل معها بشكل رشيد وبشكل مستدام؟ باعتبار أنَّ التغيرات المناخية التي تجتاح العالم جعلت من المياه نعمة نادرة، ومن ثم دول المنبع لا تريد أنْ تضحي بالكثير من المياه مع الدول المتشاطئة، وهذا الذي تفعله تركيا مثلما تفعله الآن اثيوبيا مع مصر والسودان.

القاضي قاسم العبودي:

انا أقل واحد فهماً في موضوع المياه ولكن كنا نعمل على مشروع إعداد دراسة ومجموعة من المتخصصين فأحد زملائي في العلوم السياسية كان نصيبه في موضوع المياه وهو يبحث وجد مفارقات غريبة أنَّ العراق في وقت ما كان يتوسل في تركيا لكي تبني سداً على الأنهار لأنَّ العراق كان يعاني من الفيضانات وتركيا تعذرت بسبب الوضع الاقتصادي والعراق عرض تمويل بناء هذا السد.

في مسائل التفاوض أو الاتفاقيات أنْ تبني على أساس حسن النية لدى الآخرين هذا غير صحيح، في العلاقات الدولية، فالأساس في العلاقات الدولية اليوم هو الصراع وليس التعاون أو التكامل، لذلك يجب أنْ نعتمد على قدراتنا الذاتية في هذا الموضوع، ففي ملف المياه ما هي وسائل الضغط على تركيا؟ نحن اليوم ثاني أكبر سوق لتركيا بعد روسيا، هذا ملف مهم، واتذكر ويتذكر دكتور ابراهيم بحر العلوم عندما كنا في البرلمان قضية بسيطة جداً وهي منع بعض المنتجات لتشجيع الصناعة الوطنية – وهي البيض – جعلت تركيا تهتز، والسفير التركي قام بمحاولات كثيرة حتى يقنع العراق بإلغاء هذا القرار.

لا توجد استراتيجية واضحة في موضوعة المياه، يجب الاتفاق على بعض المصطلحات المهمة بين الوزارات، ولذلك نحن لدينا مشكلة ليست موجودة في باقي الدول، باقي الدول لديها استراتيجية لا تتأثر بتغيير النظام السياسي أو غيرها من الأمور، والعراق بلد ليس فيه استقرار وكثير الأمور تتغير بتغير الاشخاص وتغير الحكومات وهذه قضية خطيرة جداً، يجب أنْ تكون الملفات واضحة وبصراحة يجب أنْ تدار من قبل اشخاص معروفين وبمدد طويلة جداً ولديهم خبرة.

وايضا لدي استفسار، كيف يمكن للعراق التوسط في تحديات المياه؟ سؤالي هو في مجال التوسط في المياه هل يمكن للعراق لعب دور الوساطة مع مؤشرات أنه نفسه يعاني من هذه التحديات وهو نفسه لا يوجد لديه تجربة مع الدول المتشاطئة أو اتفاق معها لتقاسم عادل للمياه وكذلك العراق دولة مصب وليس منبع؟ وهل يمكن لعب دور وساطة وهو دولة مصب؟

الاستاذ مصطفى السراي:

النقاش في دبلوماسية المياه ركز على الجانب الفني ولكن المشكلة فيها ابعاد اخرى غير الجانب الفني فيها ابعاد اقتصادية وسياسية، فضلاً عن الجانب الأمني، تركيا لديها قلق من وجود (البكه كه)، وحتى الاتفاقية التي حدثت بين الحكومة العراقية والسيد اردوغان في زيارته كانت بمساومة على الجانب الأمني، فبالتالي هذا ايضاً كان

توظيف مهم خصوصاً عن موضوع طريق التنمية الذي يمكن استخدامه كورقة مفاوضة كبيرة في جانب المياه والاستفادة منها.

التعقيبات

الدكتور جاسم الفلاحي:

ما قامت به مؤسسة بحر العلوم بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المعنية والجهات ذات العلاقة والمنظمات ودول الجوار هي محاولة لإيجاد رؤية جديدة للتعاون مع ملف لم يشهد الكثير من التقدم باتباع الاساليب التفاوضية الدبلوماسية التقليدية، ، ولذا قلت دائما بأنَّ موضوع التغيرات المناخية هي عامل إضافي إلى مشاكلنا الحقيقية المتعلقة بالأمن المائي أو النقص المائي الناتج عن سياسات دول المنبع اولاً، ومن ثم تأثير التغير المناخي وارتفاعات غير مسبوقة في درجات الحرارة وفقدنا عدة مليارات من الامتار المكعبة بسبب الحرارة الناتجة عن التغيرات المناخية.

أرجو أنْ يكون واضح للجميع بأننا هنا نناقش هذا المسار غير التقليدي والذي هو بتقدير كل الخبراء أحدث تقدم نوعي في مسار دبلوماسية المياه تحت مظلة التغير المناخي، وجدنا بأنَّ هنالك تجاوب ووجدنا بأنَّ هنالك تفهم ووجودنا هنالك نوع من التعاون المرن في الآليات، سابقاً كنا نواجه فيها معارضة شديدة، وهذا ما شجعنا على المضي قدماً باستخدام منظمات غير حكومية وبمشاركة حكومية فنية ودبلوماسية لإحداث اختراق في جدار صلب توقف لعقود أمام مخاوف وهواجس الطرف الآخر من أنْ يترتب عليه الالتزامات قد لا يريد وقد لا ينجح في تحقيقها، وتعلمون بأنَّ المسارات الدبلوماسية والاتفاقيات الاطارية التي تم توقيعها استخدمت ورقة المياه كورقة سياسية لتحقيق مكاسب سياسية ومنها مقايضة المياه بالأمن وهذا معروف لجميع المطلعين.

ولذلك انا اعتقد بأنَّ المسارات غير الرسمية ودبلوماسية الكواليس قد تحقق تقدم كبير جداً وهذا ما نحن مؤمنين به في العمل ضمن مظلة مؤسسة بحر العلوم.

الموضوع الثاني المهم هنالك مفهوم يسمى FOOD. PEACE. SECURITY هذا المسار المهم الذي بدأ العالم يتوجه له الآن في الأمن الغذائي والسلام والأمن، فهنالك ترابط كبير بين الأمن المائي والأمن الغذائي والأمن القومي،

وهنالك ما ذكره دكتور نظير الترابط الكبير ما يسمى بالتطرف المناخي وهنالك فيضانات، فنحن تجاوزنا مرحلة التغير المناخي وعبرنا إلى ما يسمى بالتطرف المناخي نحن ضمن مناطق التطرف المناخي.

منظومة السدود في العراق التي تم انشاؤها من قبل الانكليز هي منظومة لدرء مخاطر الفيضان ولم تكن منظومة للخزن، ولذلك نحن أمام اشكالية عندما واجهنا مشكلة الجفاف ونقص الايرادات المائية بأنَّ لدينا سعة خزنية كبيرة في سد الموصل وحديثة وبقية السدود يقابلها دعوات لإنشاء سدود، انا بقناعتي الأكيدة وهذا ما أكدنا عليه كوزارة البيئة الذي نقل في مجلس الوزراء بأننا لا نحتاج إلى سدود كبيرة نحتاج إلى تفعيل استراتيجية حصاد المياه من خلال سدات ونواظم صغيرة من أجل الحفاظ على كل قطرة مياه لأننا في مرحلة الندرة

الدكتور وسام خلف:

بصراحة وزارة الموارد المائية في كل المحافل الدولية هي مشتركة ولديها المؤتمر الدولي للمياه الأول والثاني والثالث والرابع، وكل دول العالم والمنظمات المهتمة بالمياه شاركت في بغداد، وكان لها صدى واسع جداً.

احب اوضح أنَّ هنالك جهد كبير تبذله الوزارات العراقية، مثلاً أمر دولة رئيس الوزراء بتشكيل لجنة برئاسة الدكتور السيد المستشار محمد الحكيم هذه اللجنة معنية بجمع ملفات العلاقات العراقية التركية في سلة واحدة، وجمعنا كل ما عند تركيا من علاقات مع العراق من ناحية التجارة والامن وناحية البكه كه وناحية الاقتصاد وناحية السياسة وجمعناها في سلة واحدة، وقلنا هذه نقاط القوة لدى تركيا والعراق وهذه نقاط الضعف، واتفقنا مع تركيا في كل الملفات إلا في ملف المياه لم يتم الاتفاق عليه.

العراق منذ عقود طويلة لم يتفق مع تركيا في موضوع المياه، لأنَّ الجانب التركي لا يرغب في التفاوض في قضية المياه ولا نعلم ماهي الأسباب، والجانب التركي جداً صعب في المفاوضات ويجب أنْ يكون دور أساسي لوزارة الخارجية في

هذا الموضوع، حيث تم مطالبتنا بكتاب رسمي لأنْ يكون لدينا ملحق مائي في تركيا لكن للأسف وزارة الخارجية رفضت هذا الشيء.

التوصيـــــات

1- تفعيل البعد الاقتصادي في التفاهمات والوساطات لتقريب وجهات النظر وحل المشاكل.

2- أهمية توحيد الموقف الداخلي من اجل طرح العراق كوسيط فاعل في المنطقة.

3- تبني مبادئ الحيادية والموثوقية المستندة على الخبرة الدبلوماسية والمعتمدة على العلاقات المتوازنة من أجل لعب العراق دور محوري في المنطقة.

4- العراق يستطيع أنْ يلعب دور الوسيط بسبب تاريخه العريق وموقعه الاستراتيجي وثقله في المنطقة ولكونه حاليا رئيس مجموعة 77+الصين.

5- استخدام البعد البيئي كأحد العناصر المهمة في لعب دور الوسيط الإقليمي بين الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات ودول الجوار الإقليمي.

6- تفعيل دبلوماسية المسار 1.5 كون هذا المسار من أفضل المسارات الدبلوماسية التي ممكن أنْ تلعب دور مهم في تعزيز المشتركات بين الدول.

7- تعزيز الدبلوماسية العراقية التي انتهجها النظام السياسي بعد عام 2003 والتي تعد دبلوماسية سلمية تختلف عن الماضي وتهدف إلى تعزيز موقع العراق الإقليمي والاندماج مع المجتمع الدولي

8- العمل على تكثيف استضافة الفعاليات المجتمعية والعلمية الإقليمية وبشكل مستمر من أجل زيادة التواصل مع المجتمع غير الرسمي في دول الجوار وتعزيز التأثير الدبلوماسي للعراق.

9- دعم جهود العراق في الانفتاح على محيطه العربي والدولي وأنْ يكون العراق عنصر استقرار في المنطقة.

10- تشجيع مفاهيم الاستثمار المستدام بين الدول المنطقة وبمبادرات من العراق.

11- تفعيل دور مراكز الابحاث وبيوت الخبرة في التفاوض والتواصل والبحث عن مساحات تفاهم مشتركة لمساعدة الدبلوماسية الرسمية.

12- تشكيل فريق تفاوضي دائم متكامل يضم خبراء في القانون الدولي والهندسة والاقتصاد والبيئة والمياه على أنْ يخضع هذا الفريق لدورات تدريبية احترافية لتعزيز موقف الحكومة العراقية.

13- استحداث ملحقيات بيئية ومائية على غرار الملحقيات التجارية والعسكرية والثقافية تعمل بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

كلمة الختام الدكتور ابراهيم بحر العلوم:

في الواقع انا متفرج والاحظ هنالك تقدم كبير في مستوى التفاهم والتنسيق بين الوزارات، وانا اعتبر ذلك تكامل أساسي من أجل تحقيق الهدف الأساسي للعراق ولمصلحة العراق، لهذه الورش عدة اهداف تحدث بها معالي الوكيل الفني جاسم الفلاحي وأجاد.

في قناعتنا قُدّر للعراق ولشعبه أنْ يحايد ثلاث أمم: أمة فارسية وأمة تركية وأمة عربية، ولا نريد أنْ نخوض في الصراعات الماضية، ولكن فيما بعد الحرب العالمية الثانية اريد للعراق استخدام نظرية الجدار العازل بينه وبين المنظومة العربية والإسلامية، وهذه ادخلتنا إلى متاهات الحروب والحصار، وما بعد التغيير تبلورت رؤية ثانية.

إنَّ العراق يمكن أنْ يتخذ من موقعه الاستراتيجي نظرية الجسر بين الجانب الشرقي والجانب الغربي، ويكون فاعل بالنسبة للتقارب بين دول المنطقة على مستوى الإقليمي وعلى مستوى الدولي، ويمكن تشبيه ذلك المثلث الذي تحيطه الاضلاع الثلاثة العربي والفارسي والتركي، فهنالك نقطة ارتكاز، ونقطة الارتكاز لهذه المثلث هو العراق، وإذا اريد لهذا المثلث أنْ يستقر فمعروف تاريخياً وجغرافياً أنَّ المنطقة سوف تستقر عندما يستقر العراق، وتكون في فوضى عندما يكون العراق في فوضى، هذا المرتكز الأساسي هو الذي يجعل نوع من الاستقرار في المنطقة.

ما هو المتطلب لهذا المرتكز لأنْ يصبح فاعل ومؤثر في جواره الاقليمي والدولي؟ في قناعتنا بالهندسة نسميه نقطة التوازن وهي نقطة هذا المركز، ولكن أي توازن نحن نبحث عنه؟ في قناعتي الشخصية أو قناعة الخبراء التوازن الذي نبحث عنه هو توازن مصالح بين الشعب العراقي والمصالح الإقليمية، اما الرابط أو البوصلة لهذا التوازن المصلحي هي المصلحة العليا العراقية التي يجب أنْ تكون بوصلة رئيسة لدينا في تحديد هذا التوازن، لذلك إذا نجحنا في إحداث التوازن فستكون بغداد منطلق

الحوارات، وسيكون العراق هو نقطة المصالحة مع الجميع وقادر على إيجاد اختراقات ومسارات جديدة.

نأتي بالحدث إلى نقطة أخرى، نحن في المؤسسة وبمساعدة اخواننا في الوزارات والمؤسسات وجدنا أنَّ المسار(1.5) مسار مؤثر وفاعل في تذليل العقبات بين حكومات العراقية وحكومات الدول الإقليمية، وهذه نقطة التوازن لا تعني العراق مع دول الجوار فقط وانما تعني العراق مع المجتمع الدولي، اتينا بهذه الرؤية بمسار(1.5)وهو ليس جديد ولكن تفعيله بعد 2003 كان جديد ولم نتمكن من التقدم في هذا المسار لولا مساعدة اخواننا من الحكومة العراقية ومؤسسات الدولة واخص بالذكر الوزارات المعنية وزارة البيئة، وزارة الموارد المائية، وزارة الزراعة، وزارة الخارجية، وزارة التعليم العالي، هيئة المستشارين، مكتب السيد رئيس الوزراء، وهذه الوزارات كلها دعمتنا في تثبيت هذا المسار، ونحن نرى هناك بدايات جيدة وثمار يمكن أنْ تقطف في المستقبل نتيجة هذا المسار وعلينا تثبيته وعلينا ترسيخه، ومن جملة فوائد هذا المسار هو التنسيق بين الوزارات، ما حدث أو ما يحدث احياناً في اجتماعاتنا وورشنا بعض المناكفات بين الاخوة في الوزارات هذا لا يضيق في الامر قضية، بالعكس هذا كله هو يعني ضرورة استمرار هذا النسق من العمل ليكون موازي وليس بديل عن الحكومة بل خط موازي لمساندة الحكومة وتذليل الصعاب.

كما تفضل السيد معالي الوكيل الفني وجدنا هذا بشكل عملي مع الجانب الإيراني خلال ثلاث طاولات تتكلم عن نقاش مع الجانبين، وفي كل جانب تجد شرائح (شريحة تنفيذية وشريحة أكاديمية وشريحة منظمات المجتمع المدني) وتجد ايضاً منظمات دولية، هذا الخليط عندما يكون الحديث مبني على أسس علمية ومصالح عراقية تنظر إلى المستقبل من أجل استقرار العراق، ونحن متفائلون، لذلك استمر المشروع وهذه السنة الثالثة أو أكثر، ومستمرون في هذا الورش حتى السيد رئيس الوزراء افتتح هذه الجلسة والكثير من الحضور حضروها وكان جداً مرتاح إلى هذا السياق، نقول هذا السياق تكاملي لذلك نأمل أنْ يستمر هذا السياق اكثر، وفي قناعتي

كلما تمكنا من تحقيق هذا التوازن يتحقق لنا قرار الاستقلال، وهذا الاستقلال للعراق هو القوة الدافعة الرئيسة في أنْ يصبح هذا البلد مؤثر وفاعل في المنطقة.

ما تحدث به السيد وكيل وزارة الخارجية اليوم من نقاشات علمية وامثلة عملية طوال العقدين الماضيين هنالك تطور في المسار، وهنالك علاقات مع دول الجوار وغيرها واتفاقيات ونجد العراق اليوم قوي على الساحة إنْ كان في الأزمة السورية وغيرها نجده قوي ويتحرك، هذا التحرك ليس هو الطموح بل نحن نسعى ونطمح إلى أكثر من ذلك، واتوقع هذه الجهود من الاخوة الأكاديميين والتنفيذين والوكلاء والسادة الوزراء والمسؤولين كل هذه الجهود تنصب في جهد واحد هو أنْ يستعيد العراق مكانته الإقليمية والدولية من حيث حل مشاكله اولاً، وقادر على أنْ يكون دور الوسيط أو الوساطة ولكن يجب أنْ يكون له دور فأنَّ هذا العراق التاريخ الكبير والطويل يمكن أنْ يلعب دور كبير وفاعل في القادم من الأيام مادام هنالك رؤية مشتركة بين المؤسسات الوطنية على الحد الأدنى المجزي، أما إذا لم تكن هنالك اختلافات هذه تعتبر دكتاتورية، بالعكس هنا الديمقراطية نجدها اليوم نجد السادة المسؤولين في وزارت يتحدثون في كل صراحة ومسؤولية وكأنما في البيت الواحد، وهذا قوة لنا.

لذلك اشكر الاخوة في وزارة الموارد المائية، اشكر السيد الوكيل الفني جاسم الفلاحي، اشكر السادة في وزارة النفط، واشكر الأكاديميين واشكركم جميعاً الذين تفضلتم اليوم، واشكر الشريك الجديد CMI الذي شاركنا اليوم في هذه الورشة وسيخرج بانطباع جيد جداً ومطمئن وهو متفائل من هناك في العراق، اشكر هيئة المستشارين الدكتور صادق الجواد، في نهاية هذه الجلسة وهذه الورشة لكم جزيل الشكر من الملتقى والمؤسسة وشكراً جزيلاً.

المشاركون

	الاسم	المنصب
1	الدكتور إبراهيم بحر العلوم	المشرف العام لمؤسسة بحر العلوم
2	معالي الدكتور هه لو العسكري	وزير البيئة
3	سعادة السفير محمد حسين بحر العلوم	وكيل وزير الخارجية للعلاقات الثنائية
4	الدكتور جاسم الفلاحي	الوكيل الفني لوزارة البيئة
5	النائب عباس الجبوري	عضو لجنة العلاقات الخارجية/ البرلمان العراقي
6	الدكتور سلمان الجميلي	وزير التخطيط الأسبق
7	الدكتور حسن كريم الكعبي	النائب الأول لرئيس مجلس النواب سابقاً
8	سماحة السيد علي العلاق	عضو مجلس النواب سابقاً
9	الدكتور جابر الجابري	اللجنة الرئاسية العليا للمصالحة الوطنية
10	القاضي قاسم العبودي	عضو مجلس النواب سابقاً
11	الدكتور نظير عبود فزع	مدير عام شركة اقتصاديات الكربون
12	الدكتور وسام خلف	مدير عام في وزارة الموارد المائية
13	الدكتورة نجلة الوائلي	مدير عام في وزارة البيئة
14	الدكتور صادق الجواد	هيئة المستشارين
15	الأستاذ يوسف الحديثي	مدير مديرية التغيرات المناخية
16	السيد قبلان الحر	مستشار منظمة CMI
17	السيدة سانا كيسكاليتو	منظمة CMI
18	الدكتور لؤي حسين	وزارة الموارد المائية
19	الدكتور أنمار محمد	وزارة الموارد المائية
20	الدكتور جواد الخيكاني	رئيس قسم الطاقة والمياه/ مركز النهرين
21	المستشار هاشم بحر العلوم	وزارة الخارجية

22	الدكتور محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا
23	الدكتور علي فارس حميد	كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
24	الدكتور سعد عبيد علوان	كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
25	الدكتور عماد مؤيد جاسم	كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة ديالى
26	الدكتور قاسم الجنابي	مستشار مؤسسة بحر العلوم الخيرية
27	الدكتور مهدي أحمد	المدير التنفيذي لمشروع ظمأ العراق
28	الدكتور محمد عجرش	وزارة النفط/ شركة سومو
29	الدكتور مصطفى السراي	مركز البيان
30	الأستاذ محمد اياد	وزارة الخارجية
31	السيدة وسن جبار عبد الله	مستشار في وزارة الخارجية
32	المستشار حسنين كامل حمزة	وزارة الخارجية
33	الملحق محمد عماد كاظم	وزارة الخارجية
34	السكرتير الثاني سيف عباس	وزارة الخارجية
35	الملحق حيدر جلال	وزارة الخارجية
36	الدكتور علاء حميد	باحث وأكاديمي
37	الدكتور ليث محمد القريشي	ملتقى بحر العلوم للحوار
38	الدكتور عدنان عاجل	

- العراق يعتمد اعتماد كلي على دول المنبع قلا مناص من دبلوماسية المياه.
- الدبلوماسية تتطلب تمويل , فضلا عن وجود قيادات مدعومة.
- كلما واجه العراق تغيرات بيئية سيكون له ضرر على الدول المجاورة.
- تم انجاز الكثير في استثمار الغاز , وهناك خطة لعام 2028 نسبة الاستفادة قد تصل الى 100%.

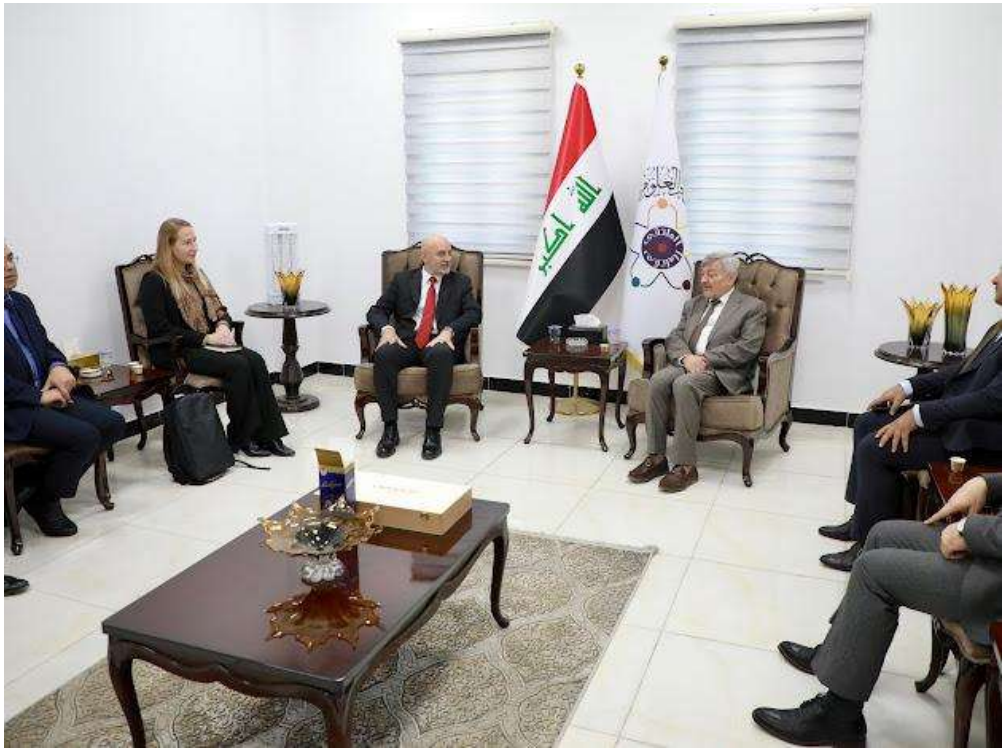
الله اكبر

Dove

Dove

القاضي فائق الجبوري
خبير ومرشح سابق

+964 774 029 9800
Info@bahralolomforum.com
Twitter:@BahrAlolomForum
Facebook : ملتقى بحر العلوم للحوار
Website: http://bahralolomforum.com